المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة

# دليل المواطن
# للموازنة العامة
## للسنة المالية 2024

آذار 2024

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

# دليل المواطن للموازنة العامة

## للسنة المالية 2024

آذار 2024

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على

**قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024**

وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2024/3/6

# دليل المواطن للموازنة العامة

## للسنة المالية 2024

ISBN 978-9923-0-1010-5 (ردمك)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية - 2024/2/1044

التاريخ 2024/2/21

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

## رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة.

## رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

## قيمنا الجوهرية

- الشمولية
- الصلاحية
- التخصيص
- المساءلة
- الشفافية والاستقرار

# المحتويات


01 تقديم 08
02 قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات 10
03 ما هي الموازنة؟ 11
دورة الموازنة 12
الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة 13
04 ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟ 14
قطاع التعليم 14
قطاع الصحة 16
قطاع المياه والصرف الصحي 18
قطاع الطرق 20
قطاع الطاقة 22
05 أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2023 24
06 قانون الموازنة العامة لعام 2024 25
توجهات وفرضيات الموازنة 25
التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2024 29
أهم المستجدات في موازنة عام 2024 30
من أين تأتي الحكومة بأموالها؟ 31
على ماذا تنفق الحكومة أموالها؟ 33
موازنات الوحدات الحكومية 37
إجمالي الإيرادات 37
إجمالي النفقات 37
صافي العجز /الوفر قبل التمويل 38
07 اللامركزية المالية 40
08 لماذا تقترض الحكومة؟ 41
09 تعزيز حقوق الإنسان في المملكة 42
10 الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل 43
11 دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة 47

# تقديم

تزامناً مع استعداد المملكة للاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه سلطاته الدستورية ليستكمل مسيرة الانجاز التي سطرها الهاشميون منذ تأسيس إمارة شرق الاردن، إنه ليسر دائرة الموازنة العامة إصدار وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2024، ويأتي اصدار هذا الدليل في ظل تحقيق انجازات عديدة على صعيد إدارة الموازنة العامة للدولة، فقد شهدت موازنة العام 2024 ولأول مرة أعلى حجم لمخصصات الانفاق الرأسمالي، ورفع مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية، وتحسين الخدمات الصحية، وتعزيز الأمن الغذائي والتزود بالمياه والطاقة، وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في إدارة الموارد المالية مع عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية، ومواصلة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية و تنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 وخارطة تطوير القطاع العام، وتتطلع دائرة الموازنة العامة لتحقيق المزيد من الانجازات من خلال التوزيع الكفؤ والفعال للموارد المالية للدولة بما يفضي إلى تعزيز رفاه المواطنين.

وقد تم إطلاق الاصدار الرابع عشر لهذا الدليل تعزيزاً لنهج الشفافية المالية وتمكين المواطنين بشكل مبسط من فهم قانون الموازنة العامة لعام 2024 وبما يمكنهم من وضع الحكومة موضع المساءلة للصالح العام، ويتضمن الدليل شرح آلية ومراحل إعداد الموازنة السنوية والفرضيات والتوجهات التي استندت إليها موازنة عام 2024، ويستعرض بإيجاز أبرز إنجازات الحكومة لعام 2023 في القطاعات الحيوية المتمثلة بقطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة والطرق، كما يتضمن الدليل عرض مصادر الايرادات المتوقعة وأوجه الانفاق المخطط لها، وعجز الموازنة المتوقع ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2024 بشكل يعطي القارئ الفهم المبسط لأبعاد الموازنة.

وفي الختام، ترحب الدائرة بأي استفسارات أو ملاحظات للمواطنين حول ما يتضمنه الدليل ليتم الرد عليها من قبل المعنيين في الدائرة، كما اتقدم بالشكر والامتنان لموظفي الدائرة على أدائهم المتميز لتحقيق أهداف الدائرة، آملاً المزيد من التقدم والازدهار لمملكتنا الحبيبة في مئويتها الثانية.

**مدير عام دائرة الموازنة العامة**

**مجدي فيصل الشريقي**

# قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

الموازنة العامة: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطار الانفاق متوسط المدى: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.

الفصل: الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.

الدائرة الحكومية: أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكومية: أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.

المخصصات: الحد الأعلى للمبالغ المرصودة لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة.

ملحق الموازنة: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة ذلك.

بلاغ الموازنة العامة: بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل فصل والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الفصول عند إعداد مشاريع موازناتها وجداول تشكيلاتها.

النفقات: المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.

الواردات (الإيرادات): جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة أو لأي وحدة حكومية.

النفقات الجارية: النفقات الحكومية المتكررة سنوياً والمرتبطة بإدامة عمل الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء المهام الموكلة إليه.

النفقات الرأسمالية: النفقات المرتبطة بالحيازة أو البناء أو التطوير أو الترميم للأصول التي يكون عمرها الإنتاجي المتوقع أكثر من سنة واحدة.

الموازنة الموجهة بالنتائج: المنهجية المستخدمة في إعداد قانون الموازنة العامة والتي بموجبها تقوم الفصول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وأن تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

إجمالي الدين العام: يمثل إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية والرصيد القائم للدين الخارجي موازنة ومكفول بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

الناتج المحلي الإجمالي: يمثل مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

# ما هي الموازنة ؟

الموازنة هي خطة الحكومة المالية للسنة المقبلة، خلالها يتم تقدير حجم الايرادات المتوقع تحصيلها من قبل الحكومة، ويقابلها حجم الانفاق المقدر اللازم لديمومة عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقديم الخدمات الحكومية وتنظيم السوق وإعادة توزيع الدخل.

## متى ينتج وفر أو فائض الموازنة ؟

ينتج وفر الموازنة عند تجاوز حجم الإيرادات المتوقعة لحجم النفقات المقدرة.

## متى ينتج عجز الموازنة ؟

ينتج عجز الموازنة حال تجاوز حجم النفقات المقدرة لحجم الإيرادات المتوقعة، مما يدفع الحكومة للاقتراض لسد هذا العجز.

# دورة الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: الإعداد والإقرار والتنفيذ ومن ثم المتابعة والتقييم.

## مرحلة الإعداد

01

يتم خلال هذه المرحلة إعلان الحكومة البدء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة السنوي، وذلك بموجب تعميم يصدره دولة رئيس الوزراء لكافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

## مرحلة الإقرار

02

بعد الانتهاء من إعداد مشروع قانون الموازنة العامة، يتم ارساله إلى مجلس الأمة (النواب والأعيان) وذلك وفقاً للدستور، وتتم مناقشة مشروع القانون ثم إقراره، ورفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه.

## مرحلة التنفيذ

03

بعد صدور الإرادة الملكية بالمصادقة على قانون الموازنة العامة، تبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة والانفاق من المخصصات المالية المرصودة في القانون وفق أوامر مالية عامة وخاصة يصدرها وزير المالية ووفق حوالات مالية شهرية يصادق عليها مدير عام دائرة الموازنة العامة.

## مرحلة المتابعة والتقييم

04

مع بدء مرحلة التنفيذ، تبدأ عملية متابعة وتقييم برامج الإنفاق من الموازنة المقدرة، من خلال تقارير المتابعة والتقييم.

# الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

## نيسان
**04** مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات ضمن الإطار المالي متوسط المدى.

## منتصف أيار
**05** الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية لكل محافظة.

## منتصف تموز
**07** قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازناتها للمدى المتوسط.

## منتصف آب
**08** قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.

## بداية أيلول
**09** إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث تشتمل السقوف الجزئية للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنات المحافظات.

## منتصف أيلول
**09** قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية للمحافظات ضمن مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية.

## نهاية أيلول
**09** إصدار بلاغ الموازنة العامة.

## منتصف تشرين الأول
**10** قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية للمحافظات.

## نهاية تشرين الأول
**10** إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضة على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء اي تعديلات عليه.

## منتصف تشرين الثاني
**11** تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.

## نهاية تشرين الثاني
**11** تقديم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإجراءات اقراره.

## كانون الأول
**12** البدء بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة واقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.

# ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

قامت الحكومة بتحقيق العديد من الإنجازات الهامة خلال عام 2023 وخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة وفقاً لما يلي:

جزء من أعمال انشاء مدرسة ابدر الثانوية للبنات في محافظة اربد

## قطاع التعليم

في قطاع التعليم: واستكمالاً لمعالجة آثار جائحة كورونا على قطاع التعليم، فقد تم إطلاق خطة لمعالجة الفاقد التعليمي في المدارس للسنوات (2023-2025)، وتهدف الخطة إلى تقليل خسائر التعليم وتفادي اتساع الفوارق في الفرص التعليمية بين الطلبة وذلك من خلال إجراء تدخلات تعليمية متخصصة لمعالجة الفاقد التعليمي عند أبنائنا الطلبة،

وتأتي هذه الخطة استجابة لنتائج دراسات وتقييمات تشخيصية وطنية لواقع العملية التعليمية والاثار التي ترتبت عليها من جراء الجائحة. ولتعزيز عملية صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي للعملية التعيلمية في المملكة، فقد تم اطلاق مشروع الدعم الفني لنظام إدارة المعلومات التربوية التابع لوزارة التربية والتعليم ويهدف النظام إلى تحسين جودة ودقة عملية استخدام البيانات التربوية بما في ذلك البيانات الخاصة باللاجئين المتعلقة بقطاع التعليم وبما ينعكس ايجاباً عليه.

وفي ظل السعي المستمر لتطوير المهارات التربوية لدى المعلمين، تم عقد دورات تدريبية ومتخصصة لتنمية وتطوير الخبرات والمهارات والمعارف اللازمة كأحد ركائز عملية التطوير التربوي لدى المعلمين، وبما ينعكس ايجابا على نوعية الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة في مختلف المساقات التربوية، وحرصاً على الارتقاء بنوعية تعليم اللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية فقد تم إطلاق برنامج بعنوان

«التعليم من أجل النجاح» لتدريب المعلمين للعام الدراسي 2024/2023 بهدف تمكين المعلمين من تطوير مهاراتهم اللغوية ومعارفهم التربوية في مجال اللغة الانجليزية وبما ينعكس ايجاباً على أداء الطلبة في العملية التعليمية ومساعدتهم في تطوير قدراتهم، ومن المتوقع أن يشمل البرنامج تدريب أكثر من 1500 معلمة ومعلم في محافظات المملكة، كما سيتم العمل على تطوير مناهج وأساليب وممارسات تعليم اللغة الانجليزية وبما يلبي تطوير المهارات في هذه اللغة بأبعادها المختلفة.

وعملاً على تعزيز ايجاد بيئة مدرسية آمنة وملائمة لرفع جودة العملية التعليمية في المملكة، فقد تم إطلاق مشروع يهدف إلى تحسين نوعية التعليم في مدارس المملكة يحرص على توفير متطلبات بيئة التعلّم الآمنة والدامجة، إضافة إلى توظيف أنشطة تعليمية إبداعية تساعد في رفع من شغف أبنائنا الطلبة على التعلّم وبالشراكة مع المجتمعات المحلية.

ولتطوير التعليم المهني في المملكة والذي يعد مفتاح التطور التقني والتكنولوجي في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد تم استحداث تخصصات جديدة بمسار التعليم المهني وتطبيق نظام «BTEC» في المدارس الحكومية والهادف الى تدريب أبنائنا الطلبة الملتحقين بمسار التعليم المهني بشكل عملي بنسبة تتراوح ما بين 80% - 90% مقارنة مع ما نسبته 25% في نظام التعليم المهني السابق، وتشمل تخصصات التعليم المهني التي تم استحداثها هندسة ميكانيك الكهرباء والسيارات والتعليم الزراعي، والضيافة والتجميل وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد،

ومن المخطط التوسع في اعتماد تخصصات جديدة في العام الدراسي المقبل لتشمل البناء والسياحة والسفر والفن والتصميم والوسائط الإبداعية وغيرها من التخصصات المهنية، وذلك بما يعزز من المواءمة ما بين مخرجات العملية التعليمية والاحتياجات السوقية للعمالة، ويعزز من مهارات العمالة الوطنية وصقلها وفق معايير علمية وبما يمكن من تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتأتي هذه الجهود انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية وخطة وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم المهني والتقني في المملكة.

وانطلاقًا من رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة (2016-2025)، ولتحقيق الرؤية الإصلاحيّة الرّامية إلى وصول متساوي وعادل للأطفال لخدمات تعليمية مبكّرة عالية الجودة بحلول عام 2025، فقد تم تبني نظام جديد لجودة تعليم رياض الأطفال في المملكة يتضمن مؤشرات وممارسات فضلى لكافة جوانب العملية التعليمية لهذه المرحلة من براعم فرسان المستقبل وبما يشمل جوانب الإدارة والقيادة والبيئة والمناهج والمواد التعليمية وغيرها من الجوانب الأخرى.

وحرصاً من الحكومة في الحفاظ على ديمومة البنية التحتية للقطاع ولاستيعاب الطلب المتزايد على خدمات التعليم في المملكة، فقد تم الانتهاء من اعمال انشاء 27 مدرسة متكاملة بعدد 387 غرفة صفية، والانتهاء من العمل على اضافة 280 غرفة صفية بـ 35 مشروع مدرسي ضمن أعلى المعايير الهندسية العالمية المتبعة لضمان توفير بيئة تعليمية ذات نوعية عالية لأبنائنا الطلبة.

وتم إنشاء 29 غرفة رياض أطفال منها 4 غرف ضمن مدارس قائمة في 4 مشاريع مدرسية، كما يجري العمل على استكمال إنشـــاء 41 مبنى مدرسي بعدد 654 غرفة صفية، ويجري استكمال إضافات 150غرفة صفية ضمن 24 مبنى مدرسي قائم، وإضافة 10 غرف رياض أطفال ضمن مدارس قائمة.

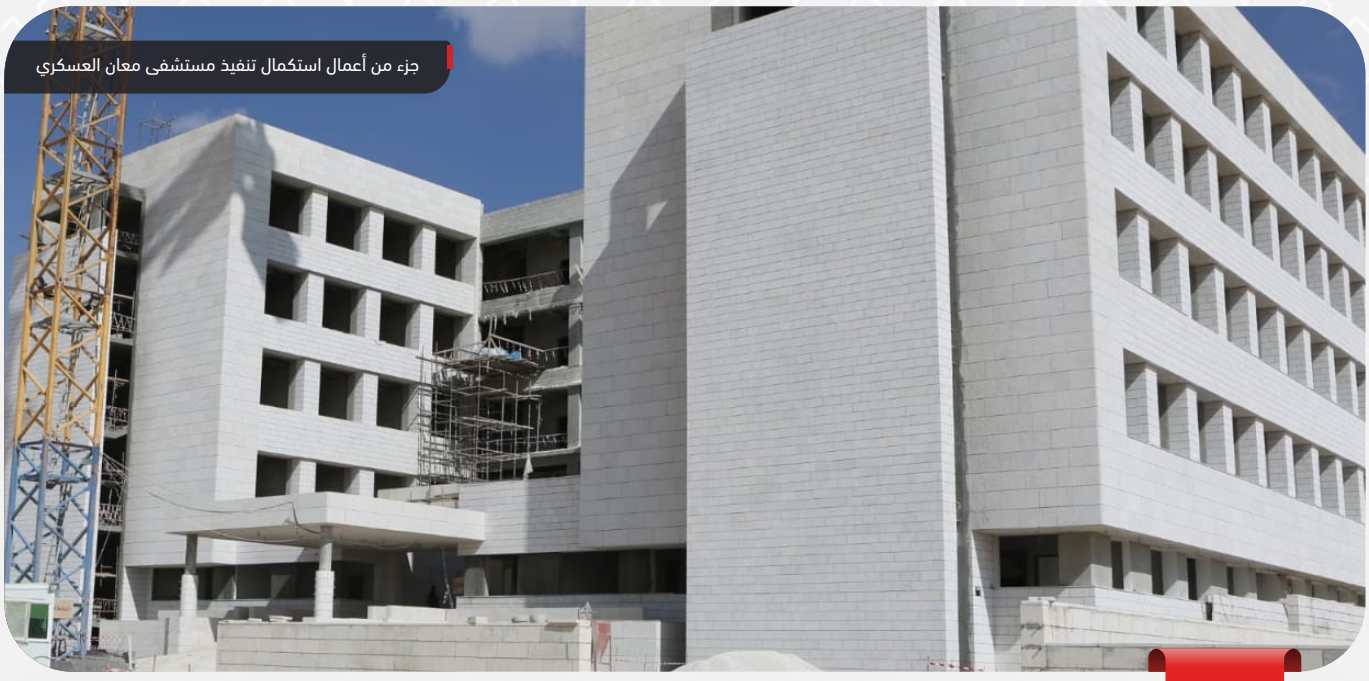

جزء من أعمال استكمال تنفيذ مستشفى معان العسكري

# قطاع الصحة

في قطاع الصحة: وعلى مستوى الرعاية الصحية الأولية والوقائية، فقد تم إجراء حملات تطعيم وطنية تهدف الى استكمال المطاعيم للمتخلفين عن تلقيها تضمنت استهداف الفئات المحتاجة وغير القادرة على الوصول إلى مراكز التطعيم، ولتصل نسبة التغطية بالبرنامج الوطني للتطعيم إلى 98%، وضمن برنامج عيادة المجتمع الصحي فقد تم زيادة عدد المراكز الصحية التي تم فيها تطبيق برنامج عيادة المجتمع الصحي إلى 190 مركز بالتعاون مع الجمعية الملكية للتوعية الصحية بهدف التقليل من الأمراض غير السارية عن طريق زيادة التبليغ عن الحالات المرضية.

كما تم تقديم خدمات الأمومة والطفولة من خلال المراكز الصحية والمستشفيات المنتشرة في جميع محافظات المملكة والبالغة 514 مركز ومشفى، كما تم عقد مجموعة من البرامج التدريبية لزيادة كفاءة الكادر الطبي من أطباء وممرضات وقابلات عن طريق ولتحسين نوعية الخدمة المقدمة المتعلقة بصحة المرأة والطفل، كما تم تنفيذ برنامج للكشف الطبي الشامل وفحص الفم والأسنان لطلبة المدارس الحكومية، وبلغت نسبة التغطية نحو 97% من طلاب المدارس الحكومية وحوالي 68% من الطلبة المستهدفين من طلبة المدارس الخاصة.

وسعياً نحو تقديم خدمات صحية أفضل تتعلق بالصحة النفسية، فقد تم زيادة عدد المراكز الصحية التي تقدم خدمات الصحة النفسية لتصل إلى 225 مركز صحي من أصل 489 مركز صحي موزعة على محافظات المملكة، كما تم افتتاح ما مجموعه 28 عيادة للمساعدة في الإقلاع عن التدخين والحد منه، حيث بلغ عدد مراجعي هذه العيادات 4381 مراجع جديد و5849 مراجع متكرر، خلال النصف الأول من عام 2023 وارتفعت نسبة الإقلاع عن التدخين من 6% في عام 2022 إلى 9% خلال النصف الأول من عام 2023 وتم إعداد وتطوير الدليل التثقيفي لمكافحة التدخين بالتعاون مع الداعمين لجهود القطاع الصحي.

وعلى مستوى الرعاية الصحية الثانوية والمتقدمة، فقد تم التوسع في تقديم الخدمات الصحية المتخصصة إذ تم إجراء اكثر من 7500 عملية قسطرة قلبية و530 عملية قلب مفتوح في كل من مشفى الجراحات المتخصصة/البشير والزرقاء الحكومي ومستشفى السلط الجديد ومستشفى الكرك الحكومي.

كما تم تقديم خدمات متخصصة في مركز سميح دروزة للأورام لأكثر من 5300 مراجع في عام 2023 مقارنة بنحو 1800 مراجع في عام 2022 كما تم تقديم نحو 3500 جلسة علاج كيماوي مقارنة بنحو 779 جلسة للعام 2022. هذا بالإضافة إلى استحداث برامج صحية لتقديم خدمات صحية نوعية وبكفاءة عالية منها برنامج زراعة الأسنان، حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من البرنامج بزراعة 200 زرعة سنية والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية لزراعة 375 زرعة سنية للمرضى المحتاجين.

ولخفض حجم العناء والجهد على المرضى خاصة كبار السن منهم فقد تم توفير خدمة التوصيل المنزلي للأدوية المزمنة للمرضى في المستشفيات والمراكز الصحية المحوسبة من خلال تطبيق حكيم، إذ تم توصيل نحو 22600 طرد دوائي كما تم تحديد المراكز الصحية والمستشفيات التي تم تفعيل خدمة توصيل الأدوية فيها لعام 2023 بما مجموعة 23 مستشفى و94 مركز صحي، كما تم حوسبة 167 مركز صحي و23 مستشفى حكومي حتى عام 2023. ولضبط انتقال وتفشي العدوى، فقد تم تحديث وتطوير بروتوكولات علاجية تراعي البروتوكولات العالمية لضبط العدوى، كما تم العمل على تطوير خطة لرفع الوعي الصحي حول مقاومة مضادات الميكروبات.

وعلى مستوى تطوير وتحديث البنية التحتية للقطاع الصحي ورفع جاهزيته لاستيعاب النمو السكاني والطلب المتزايد على الخدمات التي يقدمها القطاع، فقد تم تحويل مستشفى العقبة الميداني إلى مستشفى للأطفال ومعالجة مرضى الكلى ومن المتوقع أن يخدم محافظة العقبة ومحافظات الجنوب كافة، إضافة إلى انشاء مستشفيات جديدة منها مستشفى الأميرة بسمة في محافظة إربد بسعة 550 سريرا موزعة على 9 طوابق وبنسبة إنجاز بلغت 70%، كما تم توسعة أقسام الكلى في 3 مستشفيات (د. جميل التوتنجي، الرمثا، الشونة الجنوبية) وتم توسعة وصيانة 53 مركز صحي شامل وأولي، وتشغيل 7 مراكز صحية شاملة، كما تم زيادة عدد أجهزة غسيل الكلى لتبلغ 367 جهاز بزيادة 47 جهاز في كافة الأقاليم.

ولتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصحي فقد تم التوسع في استخدام الطاقة البديلة في مرافق وزارة الصحة لتشمل 19 مستشفى و 56 مركز صحي. وعملاً على تحقيق الرؤى الملكية في التوسع بخدمات التأمين الصحي وصولاً إلى مظلة تأمين صحي شاملة، فقد تم إضافة فئات جديدة للاستفادة من خدمات التأمين، كما تم تطوير خارطة طريق لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والبدء بإعداد خطة تنفيذية لها، إضافة إلى شمول مشتركي التأمين الصحي من الدرجة الثانية والثالثة ومنتفعيهم بمراجعة طوارئ المستشفيات الخاصة المتعاقد معها من قبل وزارة الصحة.

واستمراراً في الحفاظ على نوعية عالية من مهارات وكفاءات الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي، فقد تم تدريب وتمكين الكوادر البشرية في جميع محافظات المملكة، إضافة لعقد برامج الإقامة الخاصة بالأطباء حيث تم قبول 72 طبيب في برنامج طب الاسرة واعتماد ثلاث تخصصات طبية فرعية (امراض القلب والشرايين في مستشفى الأمير حمزة، امراض الجهاز الهضمي والكبد والبنكرياس، وجراحة الاوعية الدموية في مستشفى البشير) وتدريب الكوادر على برنامج دعم الحياة إذ تم تدريب نحو ألفي متدرب من الكوادر الصحية العاملة في مديريات الصحة على برنامج دعم الحياة/الإنعاش القلبي في عام 2023.

وسعياً نحو تطوير حوكمة القطاع الصحي في المملكة، فقد تم إعادة هيكلة مستشفيات وزارة الصحة وإدارة مستشفيات البشير ومديريات الصحة في المحافظات إضافة إلى إعداد دليل خاص بتصنيف وترميز المستشفيات، وتطوير وصف مهام ومسؤوليات الوحدات التنظيمية في وزارة الصحة واعادة هيكلتها وذلك بما يتواءم مع تطور المهام والأدوار للقطاع الصحي وبما يسهم ايجاباً في تحسين نوعية الخدمات الصحية المنشودة.

انتهاء أعمال الصيانة لمشروع ضخ الديسي

# قطاع المياه والصرف الصحي

في قطاع المياه والصرف الصحي: وبهدف تطوير المصادر المائية في المملكة وتعزيز كفاءة التزويد المائي، فقد تم إطلاق المرحلة الاولى من مشروع الناقل الوطني للمياه «مشروع العقبة – عمان لتحلية ونقل المياه» والذي سينفذ من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف المشروع الى تحلية ونقل 300 مليون متر مكعب من المياه المحلاة من خليج العقبة على البحر الأحمر الى جميع مناطق المملكة كخيار وطني أردني لتأمين احتياجات المملكة بكميات مياه اضافية مستدامة،

ويتكون المشروع بعناصره الرئيسية من محطة مأخذ على الشاطئ الجنوبي لخليج العقبة ومحطة تحلية وضخ في العقبة وخط ناقل بطول نحو 450 كم، كما بدأ العمل على تنفيذ حزمة مشاريع مائية لتأمين 12 مليون متر مكعب مياه إضافي سنويا في منطقة وادي الأردن، وتأتي هذه المشاريع لمواجهة تزايد التحديات المائية وتراجع المخزون المائي الصالح للشرب، وتتمثل هذه المشاريع بحفر ابار وربطها مع منظومة المياه الوطنية إضافة إلى مشاريع تتعلق بإعادة تأهيل مجموعة الابار القائمة إضافة إلى تعزيز الرقابة المائية وتقليل الفاقد. كما تم استكمال اعمال الصيانة الوقائية لمشروع مياه الديسي والتي انعكست بشكل ايجابي على واقع خدمات التزويد المائي لعدد من المناطق في محافظتي العاصمة والزرقاء،

كما يجري استكمال عدد من مشاريع تجهيز وإعادة تأهيل آبار مائية في منطقة الاغوار الشمالية منها اعادة تأهيل آبار المخيبا والعدسية في المنطقة، وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز خدمات أمن التزويد المائي في شمال المملكة والاستعداد لتوقعات الطلب المتزايد على المياه، وسعياً نحو تحسين من واقع خدمات التزويد المائي في محافظات الجنوب وخفض الفاقد المائي، فتعمل الحكومة على تحسين كفاءة ودقة نظام الفوترة واستبدال العدادات القديمة إضافة إلى تزويد المكاتب الادارية بالأجهزة والبرامج المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجستية المطلوبة، إضافة إلى بناء خزان جديد بسعة تخزينية 30000 متر مياه مكعب، كما تتضمن حزمة المشاريع بناء محطة لتحسين التزويد المائي من قرية الشاكرية إلى قرية رم في محافظة العقبة واستكمال أعمال البنية التحتية لأنابيب نقل المياه ضمن خط الديسي-العقبة وخط تزويد قرية رم الواقعة في لواء القويرة.

وعلى صعيد تعزيز الاستدامة المالية لقطاع المياه، فقد بدأ تطبيق خطة إعادة هيكلة تعرفة المياه وخدمات الصرف الصحي للقطاع المنزلي للأعوام (2023-2029)، وتضمّنت الخطة إعادة هيكلة التعرفة بزيادة تدريجية سنويا على قيم تعرفة المياه والصرف الصحي للاستهلاك المنزلي بمتوسط زيادة تبلغ نسبته 4.6%، وذلك ابتداءً من 2023/12/1 لغاية 2028/12/1، لتغطية كلف التشغيل والصيانة لمحطات المياه والخطوط الناقلة تدريجياً بحلول 2030، وبما ينعكس ذلك ايجاباً على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وبشكل مستدام.

أما في مجال الصرف الصحي، قامت الحكومة بتنفيذ العديد من المشاريع والانشطة التي من شأنها رفع كفاءة عمل شبكة الصرف الصحي والتوسع بها في المملكة، منها البدء بتنفيذ مشروع صرف صحي مناطق الجبيهة في محافظة العاصمة، ويأتي المشروع لتحسين الواقع البيئي والتوسع بخدمات الصرف الصحي في المنطقة وحمايتها من التلوث والحفاظ على الصحة العامة، ويتضمن المشروع تنفيذ خط ناقل بطول 6.5 كيلو متر للربط على خط ناقل شفا بدران المربوط على محطة تنقية الخربة السمرا وتوريد وتنفيذ خطوط اسمنتية بطول 34 كيلو متر وتنفيذ 10 كم خطوط تمثل وصلات منزلية لخدمة 1000 وحدة سكنية في منطقة الجبيهة، كما يجري استكمال العمل على تنفيذ مشروع صرف صحي شمال البلقاء الذي يتضمن إقامة محطة تنقية بسعة 54000 متر مكعب، ويهدف المشروع الى تحسين الواقع البيئي في المنطقة من خلال إلغاء محطة تنقية البقعة القديمة وكذلك الغاء محطة رفع عين الباشا ونقل جميع المياه العادمة الى المحطة الجديدة التي ستعمل وفق افضل المعايير والمواصفات إضافة الى خدمة اكثر من 60 تجمعا سكانيا جديدا في مناطق مختلفة من محافظة البلقاء تضم نحو 622000 نسمة، كما بدأ العمل على إعادة بناء وتوسعة محطة تنقية لواء الرمثا في محافظة اربد، ويهدف المشروع لاستيعاب النمو السكاني ولرفع قدرة المحطة الاستيعابية، ويتوقع أن يتم انجاز المشروع على مرحلتين وزيادة طاقتها الاستيعابية من 5400 متر مكعب إلى 27400 متر مكعب يومياً، كما يجري تنفيذ العديد من مشاريع الصرف الصحي في مختلف محافظات المملكة وبما يمكن من تحسين نوعية الخدمات وتطويرها.

وفي مجال خفض الفاقد المائي والحد من الاعتداءات على المصادر المائية، فقد تم ضبط العديد من الاعتداءات على مصادر المياه المختلفة في مختلف محافظات المملكة والذي انعكس ايجاباً على تحسين نوعية خدمات التزويد المائي للمواطنين في المناطق المتضررة من هذه الاعتداءات، ومنها اعتداء على خط رئيسي في جنوب محافظة العاصمة في منطقة منجا لتعبئة صهاريج مخالفة، وضبط اعتداءات أخرى في منطقة وادي السير، كما تم ضبط اعتداءات جنوب المحافظة على طريق المطار لتعبئة صهاريج مخالفة، وفي محافظة معان تم إزالة اعتداءات على خطوط تزويد رئيسية في المحافظة في منطقة الحسينية، كما تم ضبط اعتداءات مخالفة على خط ناقل في محافظة المفرق منها خط الأزرق - خو في منطقة شويعر/ الأزرق، إضافة إلى ضبط اعتداءات في محافظة الزرقاء منها ضبط اعتداءات على خطوط ناقلة لتزويد 150 منزل بصورة غير مشروعة في لواء الرصيفة، إضافة إلى ضبط اعتداءات كبيرة على خطوط ناقلة رئيسية منطقة الطافح/ الحلابات.

كما تم ضبط عدد من الاعتداءات في محافظة جرش منها اعتداءات على نبعة مياه عين الديك من خلال تغيير مسار المياه المزود لخزان مياه رئيسي يزود عدة مناطق في المحافظة، إضافة إلى سحب خطوط رئيسية لتعبئة صهاريج مخالفة، كما تم ضبط عدد من المخالفات والاعتداءات على مصادر المياه في محافظة البلقاء منها ضبط اعتداءات على خطوط رئيسية في مناطق زي والصبيحي إضافة إلى ضبط العديد من الاعتداءات في مختلف مناطق المملكة مما انعكس ذلك في خفض الفاقد من المياه وتحسين نوعية وجودة خدمات التزويد المائي للمواطنين في مختلف محافظات المملكة.

إعادة إنشاء أحد جسور منطقة البحر الميت

# قطاع الطرق

في قطاع الطرق: وسعياً نحو تطوير شبكة الطرق في المملكة، فقد تم إنجاز العديد من مشاريع إنشاء وفتح وإعادة تأهيل وصيانة لشبكة الطرق في مختلف المحافظات، كما تم البدء بتنفيذ مشاريع أخرى، ففي محافظة العاصمة بلغت نسبة الإنجاز في مشروع حافلات التردد السريع (عمان - الزرقاء) المرحلة الرابعة نحو 95% ومن المتوقع أن يتم البدء بالتشغيل التجريبي في الربع الأول من عام 2024.

كما تم الانتهاء من تنفيذ تقاطع الارسال /الحرية ويتكون المشروع من أربع مستويات، نفق باتجاهين وبطول 130م على شارع الحرية، وجسر باتجاهين بطول 650م على شارع القدس، وجسر باتجاه واحد بطول 220م يربط شارع الحرية - تقاطع ناعور، وتقاطع باشارات ضوئية، كما تم الانتهاء من أعمال صيانة الإنارة لعدد من الطرق منها طريق السلام وحتى منطقة البحر الميت.

وفي محافظة الكرك تم الانتهاء من إجراء الصيانة اللازمة لمعالجة الهبوط على طريق البحر الميت – غور حديثة جنوب جسر الموجب وتضمن المشروع معالجة العبارات والمنشآت الخرسانية على طول الطريق بالإضافة إلى أعمال السلامة المرورية وفق أفضل المعايير الهندسية المتبعة.

كما يجري العمل على إعادة تأهيل مشروع الطريق الملوكي الرابط بين مدينة الكرك والمزار الجنوبي إضافة إلى استكمال العمل على إعادة تأهيل مشروع طريق مؤتة - العدنانية ليصبح بأربعة مسارب مفصولة بجزيرة وسطية حيث بلغت نسبة الإنجاز في كامل المشروع نحو 75%.

وتم الانتهاء من تنفيذ مشروع طريق كثربا - الأغوار الجزء الثالث والأخير من الطريق الممتد من منطقة مؤتة إلى الأغوار وقد بلغت نسبة الإنجاز في المشروع 90%، ويجري تنفيذ مشروع طريق صرفا - الأغوار بطول 18 كم وقد بلغت نسبة الإنجاز في المشروع 40%.

كما بدأ العمل على دراسة تأهيل طريق الكرك - غور الصافي وتنفيذ توسعة طريق اللجون - الجديدة - الربة، إضافة لدراسة إنارة طريق البحر الميت من منطقة الفنادق وحتى نهاية الطريق جنوبا، كما

يجري تنفيذ عدد من المشاريع في المحافظة منها إنارة طريق راكين وطريق سكا - البقيع وطريق الكرك - غور الصافي.

وفي محافظة العقبة، تم الانتهاء من مشروع توسعة طريق رم - الديسة، واشتمل المشروع بمرحلتيه على أعمال توسعة للطريق بكلا الاتجاهين وبطول 3 كم بالإضافة إلى أعمال السلامة المرورية، كما يجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع صيانة طريق العقبة الخلفي بطول 17 كم وقد بلغت نسبة الإنجاز في المشروع نحو 90%، ويمتد المشروع من تقاطع وادي اليتم ولغاية تقاطع جسر الترخيص وهو ممر اقتصادي حيوي تسلكه الشاحنات من وإلى ميناء العقبة ويعد شريانًا حيويًا للميناء ومنطقة العقبة الاقتصادية والعديد من المنشآت الصناعية في العاصمة عمان ومحافظات المملكة.

كما تم الانتهاء من كافة أعمال مشروع إعادة تأهيل طريق النقب - الحميمة الواقع على امتداد الطريق الصحراوي نحو مدينة العقبة و بطول 17 كم، وشملت أعمال المشروع توسعة المسارب القائمة لتصبح ثلاثة مسارب للقادم من مدينة العقبة باتجاه العاصمة عمان، ومسربين للقادم من العاصمة عمان باتجاه مدينة العقبة.

وفي محافظة المفرق، تم الانتهاء من إعادة تأهيل لجزء من طريق المفرق - الصفاوي (بغداد الدولي) بطول 4 كم في المنطقة الواقعة ما بين منطقة السعيدية ولغاية منطقة الصالحية بالاتجاه الأيسر للسير القادم من مدينة المفرق إلى منطقة الصفاوي، إضافة إلى تنفيذ أعمال السلامة المرورية وتنفيذ عبارات أنبوبية وانشاء تقاطع الحرارة وتقاطع صبحا وتركيب إشارة ضوئية.

وفي محافظة البلقاء تم الانتهاء من تعبيد العديد من الطرق المتفرقة في المحافظة منها طريق زي - السلط، وطريق وادي شعيب - عين حزير ومدخل بلدة يرقا، كما يجري العمل على استكمال مشروع إعادة تأهيل طريق العارضة والتي بلغت نسبة الإنجاز فيه نحو 70% ومن المتوقع الانتهاء من أعمال المشروع في الربع الثاني من العام 2024.

وفي محافظة اربد، فيجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل طريق بلعما - النعيمة بمراحله الثلاث والذي شارفت الأعمال فيها على الانتهاء حيث من المنتظر فتح الطريق أمام حركة السير بشكل كامل مع نهاية عام 2023، وتضمن المشروع إعادة انشاء للطريق ليصبح بأربعة مسارب مفصولة بجزيرة وسطية اضافة إلى أعمال الإنارة وتجهيزات السلامة المرورية.

وفي محافظة جرش تم الانتهاء من إعادة تأهيل طريق جرش – عمان في منطقة الجعيدية وذلك بعد 31 عاما على إغلاق الطريق نتيجة انزلاق كبير في الشارع والتلال المحاذية له، وتم اجراء معالجات جذرية ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من أعمال إعادة التأهيل في المشروع قبل نهاية العام 2023، هذا وقد بلغت نسب الإنجاز في مشروع إعادة تأهيل جزء من طريق جرش - عمان نحو 75% والممتد لنحو 25 كم ما بين جسر سلحوب إلى مدينة جرش الحرفية.

ولضمان كفاءة عمل الجسور التي تربط بين شبكة الطرق في المملكة، يجري تنفيذ أعمال صيانة دورية لجسور وعبارات البحر الميت والبالغ عددها 168 عبارة و8 جسور منها جسر الموجب، إذ يتم تنفيذ أعمال صيانة لمخارج العبارات ذات التدفق المائي العالي لحمايتها من انجراف التربة أسفل الخرسانة، كما تم الانتهاء من أعمال مشروع إعادة تأهيل وتوسعة جسر الخالدية - مدينة المفرق في محافظة المفرق وذلك وفق أفضل المواصفات والمعايير الفنية.

تركيب أنظمة طاقة شمسية في أحد المزارع

## قطاع الطاقة

في قطاع الطاقة: وبهدف ايجاد حلول مستدامة ومبتكرة لتحديات الطاقة في مختلف القطاعات، فقد تم إطلاق منصة إلكترونية تعنى بتوفير حلول مستدامة ومبتكرة للمشاكل التي تواجه قطاع الطاقة، وتعمل المنصة من خلال ربط خبراء مختصين بشكل مباشر وسريع مع القطاعات الاقتصادية المختلفة لتوفير حلول ابتكارية وواقعية في مجال الطاقة عبر استخدام أحدث تقنيات الطاقة الممكنة.

وبهدف تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة الخضراء وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار وخلق فرص العمل فقد بدء العمل على مراجعة الاطر التشريعية النافذة لإيجاد بيئة حاضنة لاستثمارات الهيدروجين الأخضر في المملكة، كما تم الانتهاء من وضع استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر واتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها جعل المملكة مركزا إقليميا لإنتاج وتصدير الهيدروجين.

وفي مجال تعزيز تنافسية القطاع الصناعي في المملكة، فقد تم إطلاق برنامج كفاءة الطاقة لتعزيز إنتاجية القطاع الصناعي وتقليل كلف الطاقة على القطاعات الاقتصادية، كما يجري العمل على تنفيذ برنامج وطني لإيصال الغاز الطبيعي للمدن الصناعية وذلك بدءاً بمدينة الموقر الصناعية في محافظة العاصمة ومدينة الروضة الصناعية في محافظة البلقاء مما سينعكس ايجاباً على تنافسية القطاع الصناعي في المملكة.

وبهدف تعزيز استدامة عمل القطاع الطاقي العامل في المملكة فيجري العمل على مراجعة ودراسة اتفاقيات شراء الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية المتعاقد عليها مع الشركات العاملة في القطاع وتشمل هذه المراجعة الجوانب الفنية والاقتصادية والتجارية والبعد القانوني لهذه الاتفاقيات، وتشمل هذه الدراسات الاطلاع على الممارسات الفضلى في دول المنطقة والتجارب

المماثلة في هذا المجال.

وبهدف دعم الإدارة المحلية وايجاد وفورات مالية تعزز من نوعية وحجم الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين، فقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تركيب وتشغيل أنظمة الخلايا الشمسية للبلديات، وتضمنت هذه المرحلة تركيب خلايا شمسية بقدرة اجمالية 570 ك.و في 30 بلدية، ويتوقع أن يتم خلال المرحلة الثانية من المشروع استكمال باقي البلديات والبالغة 70 بلدية ليتم شمول كافة البلديات في المشروع.

وعلى صعيد القطاع الزراعي فقد تم إطلاق المرحلة الثانية من برنامج تركيب أنظمة الخلايا الشمسية لصغار المزارعين بقيمة 1.14 مليون دينار ويهدف البرنامج إلى تقليل كلف الإنتاج على المزارعين وتعزيز العملية الانتاجية في القطاع لتحقيق مفهوم الامن الغذائي.

واستمراراً لدعم مناطق جيوب الفقر والمناطق الواقعة خارج حدود التنظيم على حساب فلس الريف، فسيتم العمل على ايصال التيار الكهربائي لنحو 323 وحدة سكنة وموقع (مشروع انتاجي، صناعية أو استثماري بما فيها المزارع المتضمنة آبار ارتوازية وتقع خارج حدود التنظيم)، وبكلفة اجمالية بنحو 1.6 مليون دينار في مختلف محافظات المملكة.

واستمراراً لتخفيف عبء فاتورة الكهرباء الشهرية على المواطنين من الفئات المستهدفة، فقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم الخلايا الشمسية للمنازل لعامي (2022-2023)، مع استمرار العمل ببرنامج تركيب أنظمة السخانات الشمسية للمنازل بمنحة 30% من الصندوق وبالتعاون مع الجمعيات المحلية والبنوك،

ويأتي البرنامج لخفض عبء فاتورة الطاقة الشهرية عن كاهل المواطن في القطاع المنزلي وتمكينه اقتصاديا إلى جانب تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة بالانتقال نحو الطاقة النظيفة في المملكة، وقد بلغ حجم المنازل المستفيدة من البرنامج 4500 منزل بتركيب انظمة خلايا شمسية لإنتاج طاقة كهربائية، ونحو 1500 منزل بتركيب أنظمة سخان شمسي خلال هذه المرحلة التي امتدت من منتصف العام 2022 إلى منتصف العام 2023.

وفي مجال تطوير شبكة الكهرباء الوطنية ومواجهة الطلب على الطاقة الكهربائية، فقد تم استكمال تنفيذ عدد من مشاريع خطوط النقل منها، خط نقل كهربائي بقدرة 132 ك.ف لربط محطة معان الجديدة بمحطة الحسينية الشمسية، ومشروع خط نقل بقدرة 132 ك.ف لربط محطة السمرا مع محطة الحزام ومشروع خط نقل بقدرة 132 ك.ف لربط محطة السلط مع محطة غرب عمان.

كما تم استكمال تنفيذ مشروع خط النقل الكهربائي بقدرة 132 ك.ف لربط محطة الرامة مع الخط القائم سويمة – أريحا، كما تم الانتهاء من تنفيذ عدد من محطات التحويل منها مشروع إحلال محطة تحويل الزرقاء بقدرة 33/132 ك.ف ومشروع توسعة محطة تحويل الديسي بقدرة 33 ك.ف.

# أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2023

| 2023 | | 2022 |
|---|---|---|
| 2.7% | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (الثلاثة أرباع الأولى) | 2.6% |
| 1.9% | معدل مخفض الناتج المحلي الإجمالي | 2.6% |
| 4.6% | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الثلاثة أرباع الأولى) | 5.3% |
| 22.2% | معدل البطالة (الثلاثة أرباع الأولى) | 22.8% |
| 2.1% | معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك | 4.1% |
| 2.1% | معدل نمو الصادرات الوطنية (العشرة شهور الأولى) | 40.7% |
| 6% | معدل نمو المستوردات (خلال العشرة شهور الأولى) | 34% |
| 8.1 مليار دينار | عجز الميزان التجاري (خلال العشرة شهور الأولى) | 9.1 مليار دينار |
| 5.8% | عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج (الثلاثة أرباع الأولى) | 11.5% |
| 1.5% | معدل نمو السيولة المحلية (نهاية شهر تشرين الثاني) | 4.9% |
| 2.6% | معدل نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية (نهاية شهر تشرين الثاني) | 8% |
| 11335.7 مليون دينار | النفقات العامة | 10466.6 مليون دينار |
| 9788.3 مليون دينار | النفقات الجارية | 8954.3 مليون دينار |
| 1547.4 مليون دينار | النفقات الرأسمالية | 1512.3 مليون دينار |
| 9458.1 مليون دينار | الإيرادات العامة | 8914 مليون دينار |
| 8706 مليون دينار | الإيرادات المحلية | 8121.8 مليون دينار |
| 6576 مليون دينار | الإيرادات الضريبية | 6047.9 مليون دينار |
| 2130 مليون دينار | الإيرادات غير الضريبية | 2073.9 مليون دينار |
| 1877.6 مليون دينار | عجز الموازنة العامة بعد المنح | 1552.5 مليون دينار |
| 88.7% | نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج | 88.8% |

# توجهات وفرضيات الموازنة

## تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2024 إلى مجموعة من التوجهات، وهي:

1. استكمال تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والنقدي وتحقيق مستهدفاته، والبدء بالاعداد لبرنامج وطني جديد للاصلاح الاقتصادي لتعزيز منعة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقراره وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
2. متابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام وفق الأطر الزمنية المحددة.
3. الاستمرار في تنفيذ اجراءات مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي وتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية.
4. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.
5. مواصلة تنفيذ اجراءات تطوير اعداد الموازنة العامة بالتعاون مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2024 وفق الاجراءات المعتمدة لذلك.
6. تعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق الرأسمالي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي تنعكس إيجاباً على معدلات التشغيل، وذلك وفق آلية تحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية الجديدة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصيات وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية.
7. تعزيز تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تأكيداً لدور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبما يساهم في تخفيف الأعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.

8 تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتزم بها.

9 تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

10 متابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ونفقاتها بما يمكن من توجيه الموارد المتاحة بصورة فاعلة لتحقيق الأهداف والأولويات الحكومية الوطنية.

11 تسريع الإنجاز في تنفيذ الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام (2022-2025) والتأكيد على تكامل تنفيذ محاور هذه الخطة مع خطة الأمن الغذائي.

12 تحسين خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها لجميع المواطنين، وتقديم الرعاية المتواصلة من خلال تقوية دور الرعاية الصحية الاولية، وتعزيز اطار الحوكمة والمساءلة في القطاع وضمان مواءمة الرعاية الصحية مع المعايير الدولية، وتطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، وتسريع عملية التحول الرقمي وتعزيزها في القطاع الصحي للوصول إلى أفضل المعايير المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية عالية الجودة.

13 تعزيز الحماية الاجتماعية وتطوير شبكة الامان الإجتماعي للوصول بمنافعها لكافة فئات المجتمع وخاصة الأسر الفقيرة والشرائح المستحقّة.

14 تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي وتنمية الامكانات والفرص الواعدة لوضع الاردن في مقدمة الدول الجاذبة للسياحة العالمية وخاصة المتعلقة بالسياحة العلاجية والاستشفائية وسياحة المغامرات والمواقع الأثرية والتراثية والطبيعية، وتحفيز الإستثمارات المحلية والاجنبية في القطاع السياحي، وتطوير وإدارة المواقع والمرافق السياحية والحفاظ عليها، والاستمرار في التسويق السياحي للمملكة وربط الأردن بشبكة واسعة رافدة للسياح، وتطوير التشريعات المرتبطة بقطاع السياحة.

15 تطوير التعليم وربط التعليم الأساسي مع التعليم العالي من حيث مواءمة العرض والطلب وسوق العمل، والعمل على تطوير التعليم المهني بما يتواءم مع احتياجات التشغيل، وتطوير المناهج الدراسية لمواكبة المستجدات التعليمية والتربوية الحديثة، وتطوير إجراءات تدريب المعلمين وتنفيذها واهدافها، وتطبيق مفاهيم استراتيجية التعلم المدمج على جميع الصفوف في نظام التعليم الأردني.

16 الأخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة.

17 تعزيز سيادة القانون والسلطة القضائية وتطوير اجراءات النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة.

18 معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة وتصويب المخالفات الواردة في تقرير الديوان واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار تلك المخالفات.

19 دعم برامج التشغيل والمشاريع والمبادرات المتعلقة بالحفاظ على الوظائف القائمة وخلق وظائف جديدة ومتابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة وتطوير مهارات الشباب الأردني المهنية والتقنية وحثهم على الانخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

20 الاستمرار بتنفيذ الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (2020-2030)، وتعزيز كفاءة الطاقة الوطنية وتطوير مصادرها وتنويعها وزيادة حصة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الوطني.

21 استكمال تنفيذ المشاريع والمبادرات والبرامج المتعلقة بالاستراتيجيّة الوطنيّة للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة للأعوام (2021-2025) انسجاماً مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز مواكبة التطور في مجالات التحول الرقمي وتعزيزه على الصعيد الوطني.

22 تطوير منظومة النقل العام المستدام في المملكة وزيادة كفاءة وسائل النقل العام وتعزيز الرقابة عليها لضمان تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين في هذا القطاع.

23 العمل على تطوير الخدمات اللوجستية ومرافق البنية التحتية في المطارات والموانئ والمعابر الحدودية.

24 مواصلة الإصلاحات في قطاع المياه وتعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه، والمحافظة على مصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل، ومواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

25 مواصلة الإصلاحات في قطاع الكهرباء ودعم عملية تحصيل الايرادات المستحقة لصالح شركة الكهرباء الوطنية وضبط الفاقد من الكهرباء للحد من خسائر الشركة وتعزيز استدامتها المالية، والبحث عن أسواق خارجية لتصدير الكهرباء وخاصةً إلى دول الجوار في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة.

26 تسهيل وتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج المرتبطة بالمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.

27 تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بها وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

## كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة لعام 2024 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

1 الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.

2 رصد المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.

3 الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.

4 الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وقصرها على الاحتياجات الملحّة.

5 تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.

6 رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.

7 ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.

8. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيد في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والقرطاسية، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، وتعزيز استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث إلا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.

9. تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.

10. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات إلا في الحالات المبررة فقط.

11. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الأسر المستفيدة.

12. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .

13. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.

14. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.

15. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.

16. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة الموقعة مع الجهات الدولية.

17. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استجابة لتنفيذ متطلبات المنحة النقدية الامريكية.

18. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.

19. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

20. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.

21. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.

22. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحّة والتعليم والنقل والمياه والطاقة.

23. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.

24. رصد المخصصات اللازمة لدعم عملية التحول الرقمي وشراء أنظمة التشغيل والبرمجيات وتعزيز الأمن السيبراني والحماية الالكترونية وتحصين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية.

25. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية وتحسين استجابة الموازنة لاحتياجات النوع الاجتماعي.

26. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

# التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2024

## الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

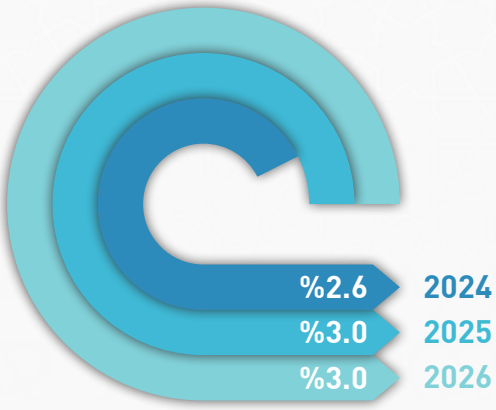


## الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

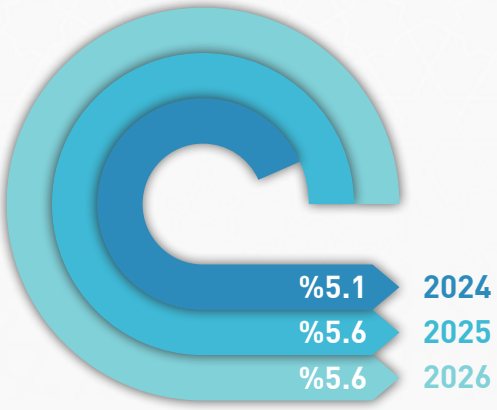


## معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

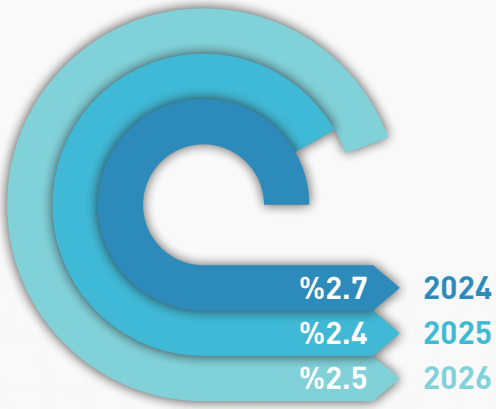


## عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

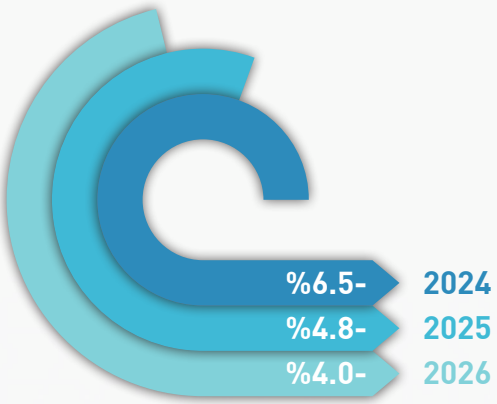


## معدل نمو الصادرات

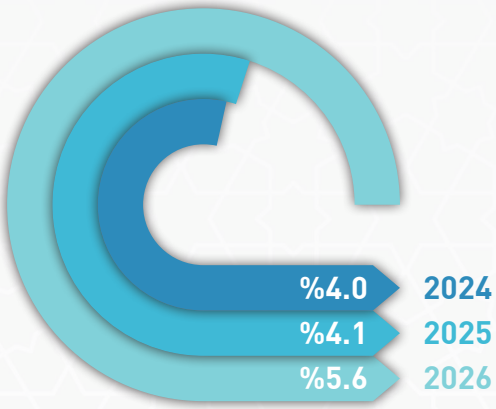


## معدل نمو المستوردات

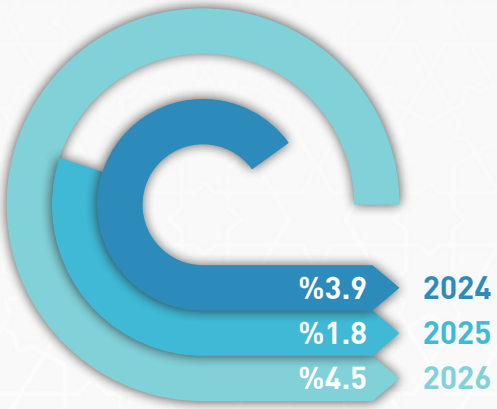

# أهم المستجدات في موازنة عام 2024

1. توقع ارتفاع حجم إيرادات ضريبة الدخل بنحو 325 مليون دينار نتيجة استمرار الحكومة بإجراءات مكافحة التهرب والتجنب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وترشيد الإعفاءات الضريبية وتطبيق الإصلاحات التشريعية والتطبيق الكامل لنظام الفوترة الإلكتروني.

2. توقع نمو حجم إيرادات ضريبة المبيعات بنحو 286 مليون دينار نتيجة توقع نمو النشاط الاقتصادي.

3. رصد مبلغ 348.6 مليون دينار لتنفيذ مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام.

4. زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية لتصل إلى 2348.7 مليون دينار، وبارتفاع بلغ نحو 127.6 مليون دينار.

5. زيادة مخصصات دعم السلع الغذائية الاستراتيجية لتصل إلى 288.5 مليون دينار وبارتفاع بلغ نحو 31.5 مليون دينار.

6. زيادة مخصصات التعليم لتصل إلى 1435.5 مليون دينار، وبارتفاع بلغ نحو 90.7 مليون دينار.

7. زيادة مخصصات الصحة لتصل إلى 1275 مليون دينار وبارتفاع بلغ نحو 155.9 مليون دينار.

# من أين تأتي الحكومة بأموالها؟

## الإيرادات العامة:

قدرت الإيرادات العامة لعام 2024 بنحو 10302.5 مليون دينار وبزيادة بلغت 844.4 مليون دينار أو بنسبة نمو بلغت 8.9% عن مستواها وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2023، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي 27.1%. ومن المتوقع أن تنمو في عام 2025 بنسبة 4.2% لتصل إلى 10733.8 مليون دينار أو ما نسبته 26.8% من الناتج المحلي الاجمالي، ولتواصل نموها في عام 2026 بنسبة 5.3% لتصل إلى 11305 مليون دينار أو ما نسبته 26.7% من الناتج المحلي الاجمالي. وقد توزعت هذه الإيرادات، وفقاً لما يلي:

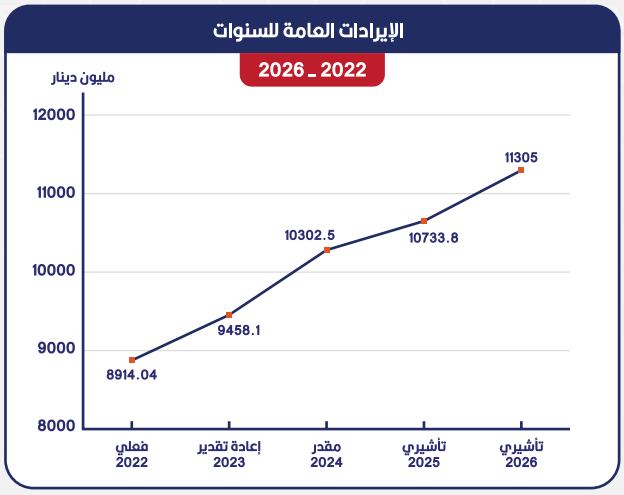


## الإيرادات المحلية:

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2024 بحوالي 9578.8 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 10% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2023، ومن المتوقع أن تبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 25.2% لعام 2024 مقارنة مع ما نسبته 24.1% وفقاً لأرقام إعادة التقدير في عام 2023، كما يتوقع أن تنمو الايرادات المحلية خلال عامي 2025 و2026 بما نسبة 5.7% على التوالي ولتبلغ نحو 10129.2 مليون دينار و10702.6 مليون دينار على الترتيب.

وترتيباً على ذلك، من المتوقع أن ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية إلى 90% في عام 2024 مقابل 88.9% المعاد تقديرها في عام 2023، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2025 2026 الى ما نسبته 92.4% و93.5% على الترتيب.

وتتكون الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة، والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة من خلال تحقيق العدالة وإعادة توزيع الدخل وضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة من الأمن والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية وغيرها من الخدمات.

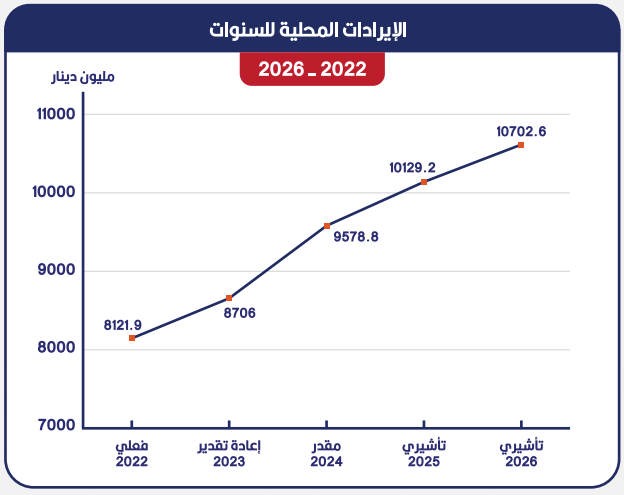


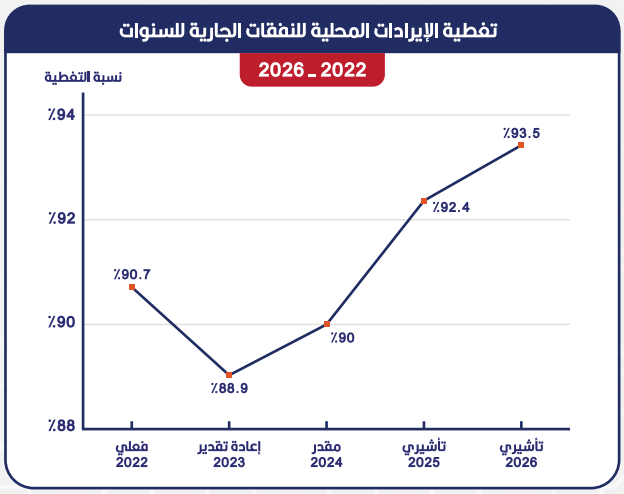

## الإيرادات الضريبية:

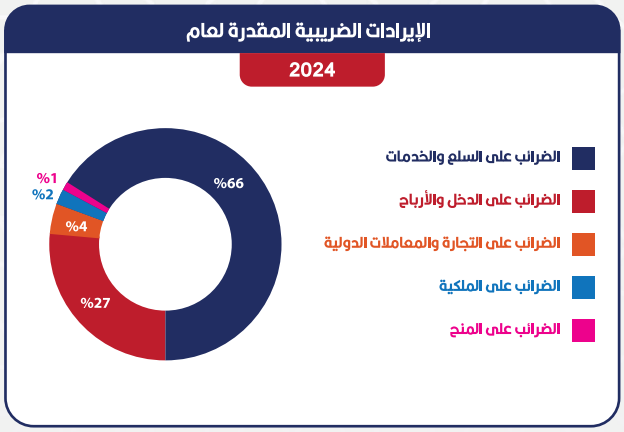


قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2024 بنحو 7249.1 مليون دينار، حيث شكّلت «الضرائب على السلع والخدمات» ما نسبته 65.9% وشكّلت «الضرائب على الدخل والأرباح» ما نسبته 26.9%، وشكلت «الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية» ما نسبته 4.4% و«الضرائب على الملكية» ما نسبته 2.1% وشكلت الضرائب على المنح ما نسبته 0.7%، ويعود الارتفاع في النمو المقدر للايرادات الضريبية بنسبة 10.2% في عام 2024 عن مستواها المعاد تقديره في عام 2023 كمحصلة لنمو كل من «الضرائب على السلع والخدمات» و«الضرائب على الدخل والأرباح» و«الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية» و«الضرائب على الملكية» بما نسبته 6.4% و20% و25.4% و20.5% على الترتيب، وانخفاض الضرائب على المنح بنسبة 34.6%.

## الإيرادات غير الضريبية:

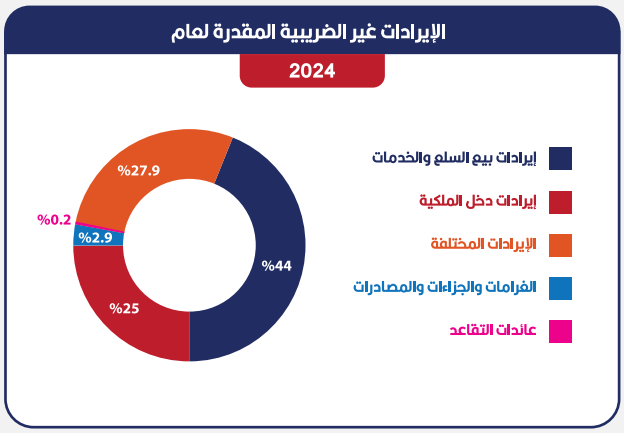


قدرت الايرادات غير الضريبية لعام 2024 بنحو 2329.7 مليون دينار، حيث شكّلت ايرادات «بيع السلع والخدمات» ما نسبته 44%، في حين شكّلت «الإيرادات المختلفة» ما نسبته 27.9% (من أبرزها «الإيرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية» و«عائدات التعدين» و«بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة»)، في حين بلغت حصة إيرادات «دخل الملكية» (بما فيها الفوائض والعوائد المالية ووحدات حكومية تم نقلها للموازنة) ما نسبته 25%، واستحوذت إيرادات «الغرامات والجزاءات والمصادرات» على ما نسبته 2.9% و«عائدات التقاعد» على ما نسبته 0.2%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.4% في عام 2024 عن مستواها المعاد تقديره في عام 2023 كمحصلة لنمو كل من «إيرادات بيع السلع والخدمات» بنسبة 7% و«الإيرادات المختلفة» بنسبة 5.7% و«إيرادات دخل الملكية» بنسبة 19.6% و«الغرامات والجزاءات والمصادرات» بنسبة 4.6%، وانخفاض «عائدات التقاعد» بنسبة 16.7%.

## المنح الخارجية:

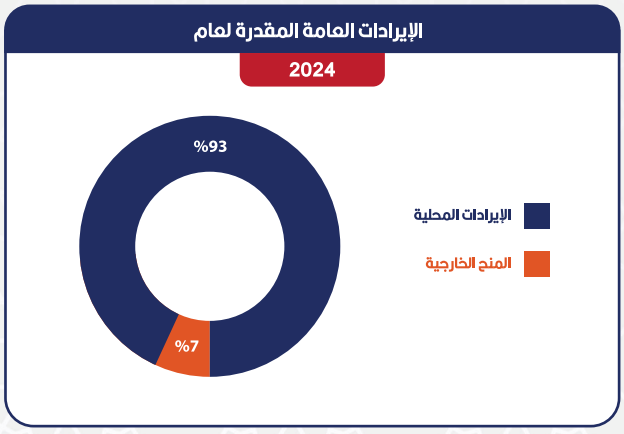


قدرت المنح الخارجية في عام 2024 بنحو 723.7 مليون دينار مقابل 752.1 مليون دينار وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2023، موزعة بواقع 599.2 مليون دينار من الولايات المتحدة الأمريكية، 45.4 مليون دينار من الاتحاد الأوروبي، و46 مليون دينار من الصندوق الخليجي للتنمية، و33.1 مليون دينار منح أخرى. وقد شكلت الايرادات المحلية ما نسبته 93% من اجمالي الايرادات العامة، في حين شكلت المنح الخارجية ما نسبته 7% من إجمالي الإيرادات العامة لعام 2024.

# على ماذا تنفق الحكومة أموالها؟

## النفقات العامة:

قدرت النفقات العامة في عام 2024 بنحو 12371.2 مليون دينار بارتفاع بلغ 1035.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.1% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2023 والبالغ 11335.7 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 32.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تنمو النفقات العامة في كل من عامي 2025 و2026 بما نسبته 3.4% و4.1% لتبلغ نحو 12795.9 مليون دينار و13321.2 مليون دينار أو ما نسبته 31.9% و31.5% من الناتج المحلي الاجمالي على الترتيب.

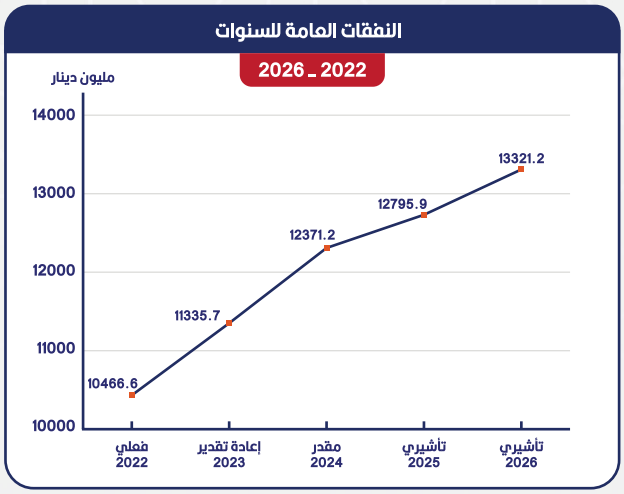


وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 86%، وشكلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 14% من اجمالي النفقات العامة المقدرة في عام 2024.

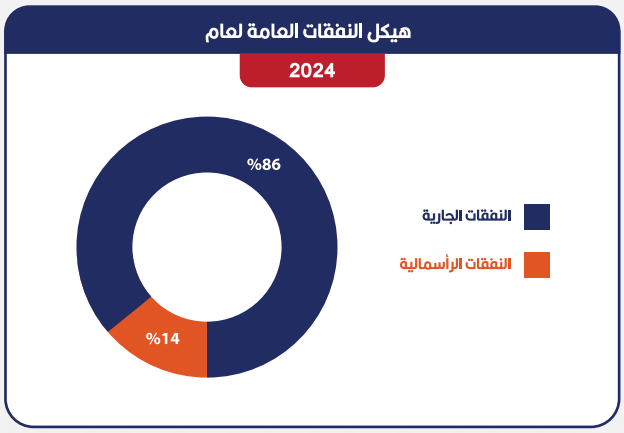


## النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية في عام 2024 بنحو 10641.9 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 8.7% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2023، ولتشكل ما نسبته 28% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة خلال عامي 2025 و2026 لتصل إلى 27.3% و27% على الترتيب.

وشكّلت مخصصات «تعويضات العاملين» و«التقاعد والتعويضات» ما نسبته 63.2% من اجمالي النفقات الجارية، وشكّلت نفقات «استخدام السلع والخدمات» ما نسبته 7%، في حين شكّلت «فوائد الدين العام» ما نسبته 18.6%، وشكّلت نفقات «المساعدات الاجتماعية» و«الأصول غير المالية» ما نسبته 3.8%، واما باقي بنود النفقات الجارية المتمثلة (بالدعم والإعانات ونفقات أخرى) فشكّلت ما نسبته 7.3% من اجمالي النفقات الجارية.

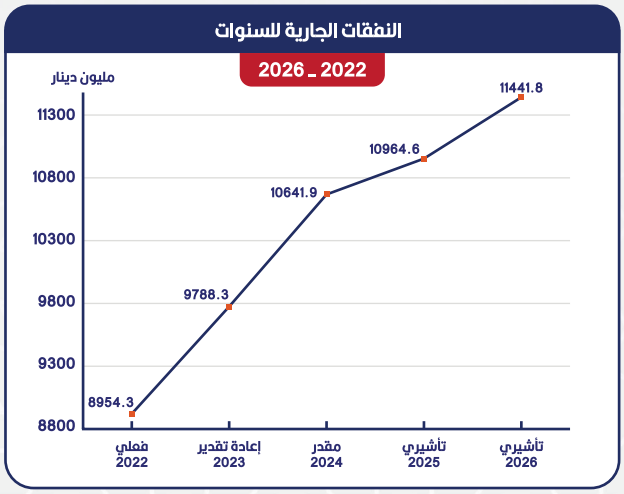

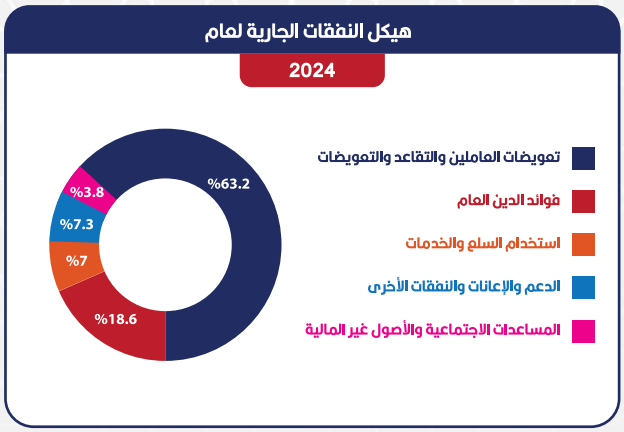


ويعزى الارتفاع في مقدر النفقات الجارية لعام 2024 بنحو 853.6 مليون دينار بشكل رئيسي لزيادة مخصصات «الجهاز المدني» بنحو 239.2 مليون دينار منها 109 مليون دينار لتغطية كلفة الشواغر والإحداثات الجديدة بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية على رواتب العاملين، وزيادة مخصصات «الجهاز العسكري» بنحو 80.5 مليون دينار ومخصصات «جهاز الأمن والسلامة العامة» بنحو 62.2 مليون دينار، وزيادة مخصصات بند النفقات الأخرى بنحو 471.7 مليون دينار والذي يمثل زيادة في مخصصات «فوائد الدين العام» بنحو 277 مليون دينار، وزيادة مخصصات «التقاعد والتعويضات» بنحو 78 مليون دينار، ومخصصات «تسديد إلتزامات سابقة» بنحو 34.8 مليون دينار، ومخصصات «دعم السلع الغذائية الاستراتيجية» بنحو 31.5 مليون دينار، ومخصصات «المعالجات والاعفاءات الطبية» بنحو 24 مليون دينار، ومخصصات «المعونة النقدية المتكررة» بنحو 18 مليون دينار، ومخصصات «دعم الوحدات الحكومية» بنحو 3.4 مليون دينار، ومخصصات «دعم الجامعات الأردنية الحكومية» بنحو 5 مليون دينار.

## النفقات الرأسمالية:

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2024 بنحو 1729.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة بذلك ارتفاعاً يقدر بنحو 181.9 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 11.8% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2023، ولتبلغ حصتها من إجمالي النفقات 14%.

وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 48.8% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 47% والمشاريع الجديدة ما نسبته 4.2% من إجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة لعام 2024.

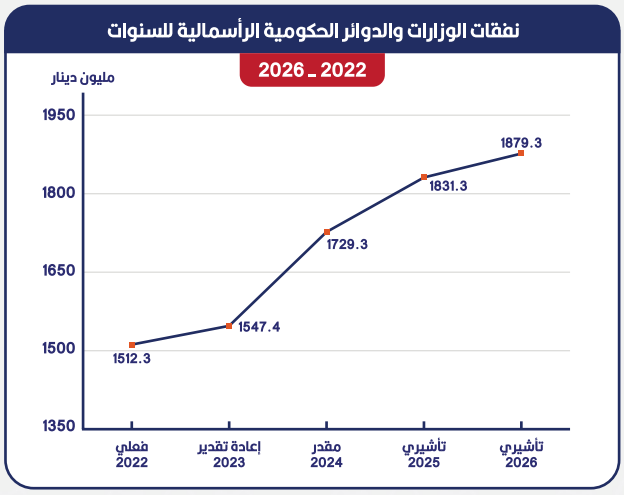


ومن أبرز المشاريع الرأسمالية الجديدة التي تم رصدها خلال عام 2024، مبلغ 12 مليون دينار لمشروع «التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة» ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم، ومبلغ 8 مليون دينار لمشروع «عمليات الحسين» ضمن موازنة الخدمات الطبية الملكية، ومبلغ 7 مليون دينار لمشروع «التعداد العام للسكان والمساكن» ضمن موازنة دائرة الاحصاءات العامة، ومبلغ 5 مليون دينار لمشروع «الموقع الرديف للقيادة والسيطرة (DR)» ومبلغ 2.7 مليون دينار لمشروع «البنية التحتية لكاميرات (الوسط

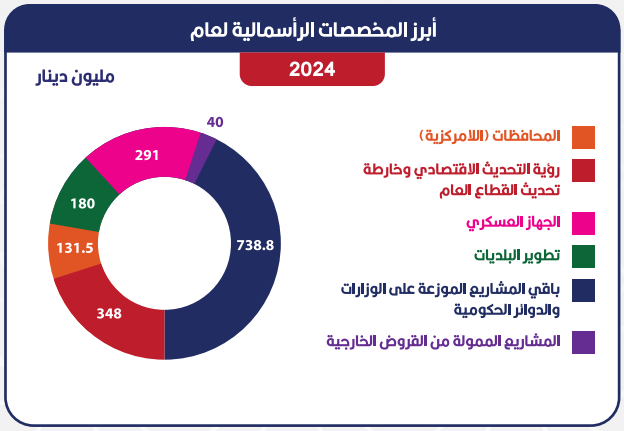

والشمال)» ضمن موازنة الأمن العام، ومبلغ 4 مليون دينار لمشروع «تطوير مشاريع زراعية نوعية حول محطات معالجة المياه العادمة» ضمن موازنة وزارة المياه والري، ومبلغ 3.5 مليون دينار لمشروع «زيادة السعة التخزينية لمستوعبات الحبوب (100) ألف طن في الغباوي» ضمن موازنة وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

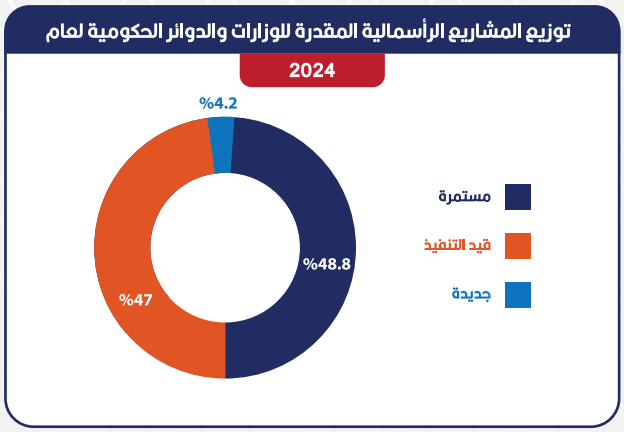


## التصنيف الوظيفي لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية لعام 2024

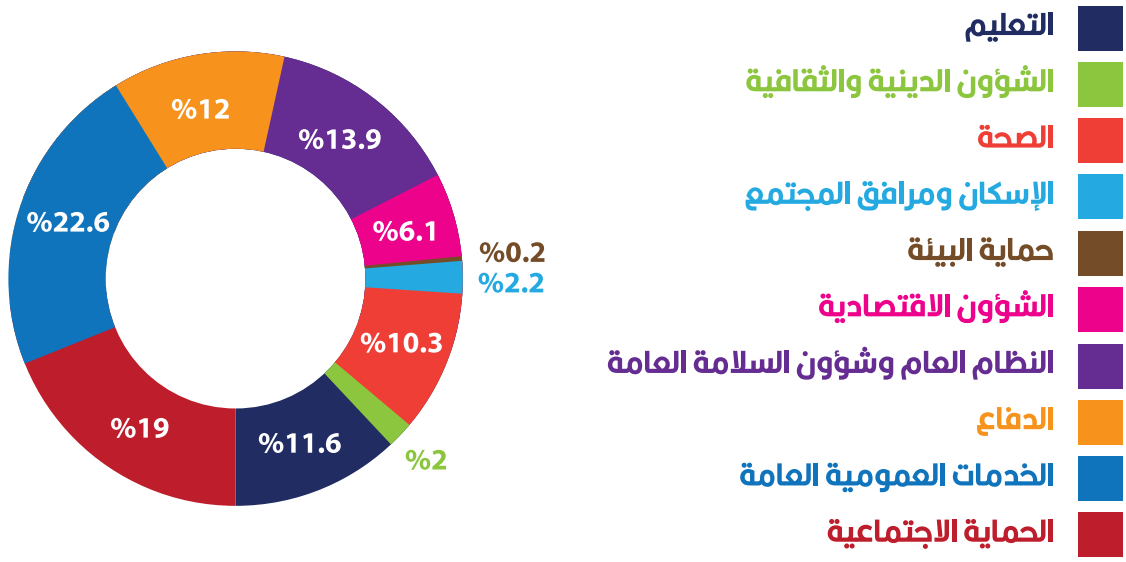


وأما بخصوص توزيع النفقات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفي في عام 2024، فقد تركزت في «الخدمات العمومية العامة» بنسبة 22.6%، يليها وظيفة «الحماية الاجتماعية» بنسبة 19%، ثم وظيفة «النظام العام وشؤون السلامة العامة» بنسبة 13.9%، ثم تبعها كل من وظيفة «الدفاع» و«التعليم» و«الصحة» و«الشؤون الاقتصادية» و«الإسكان ومرافق المجتمع» و«الشؤون الدينية والثقافية» و«حماية البيئة» وبنسبة 12%، 11.6%، 10.3%، 6.1%، 2.2%، 2%، 0.2% لكل منها على الترتيب.

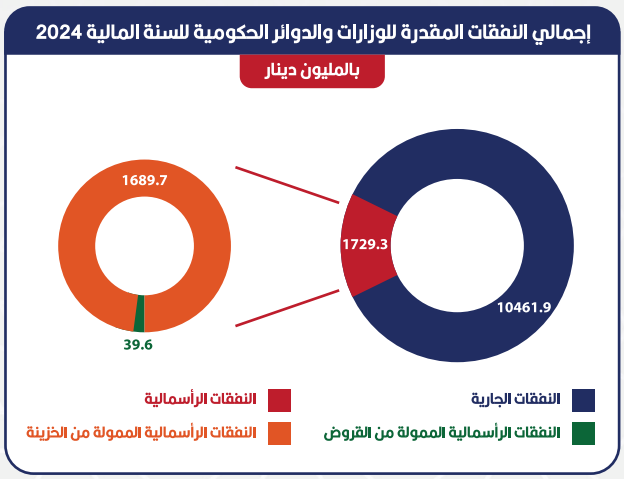

## عجز / وفر الموازنة:

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2024 نحو 2068.7 مليون دينار، لتبلغ بذلك نسبة العجز بعد المنح من الناتج المحلي الإجمالي نحو 5.4% ولتسجل بذلك ارتفاعاً بنحو 0.2% مقارنة مع ما نسبته 5.2% المعاد تقديرها لعام 2023، ومن المتوقع أن تواصل هذه النسبة انخفاضها لتصل إلى 5.1% و4.8% لعامي 2025 و2026 على الترتيب.

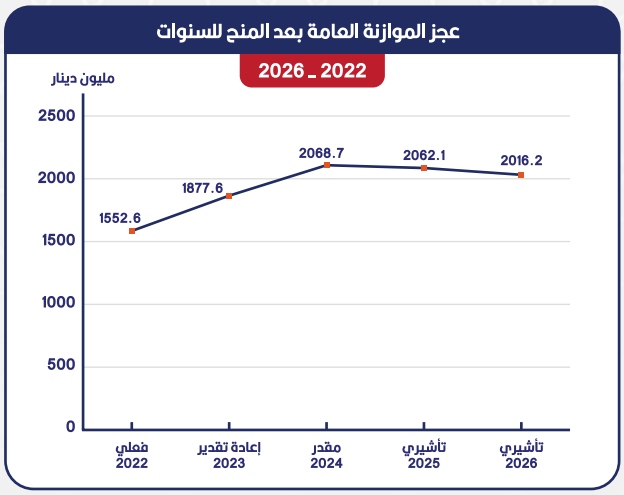


أما عجز الموازنة قبل المنح لعام 2024 فيتوقع أن يبلغ نحو 2792.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي وليسجل بذلك ارتفاعاً بنحو 0.1% مقارنة مع ما نسبته 7.3% وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2023، ولتواصل هذه النسبة انخفاضها إلى نحو 6.7% و6.2% لعامي 2025 و2026 على الترتيب.

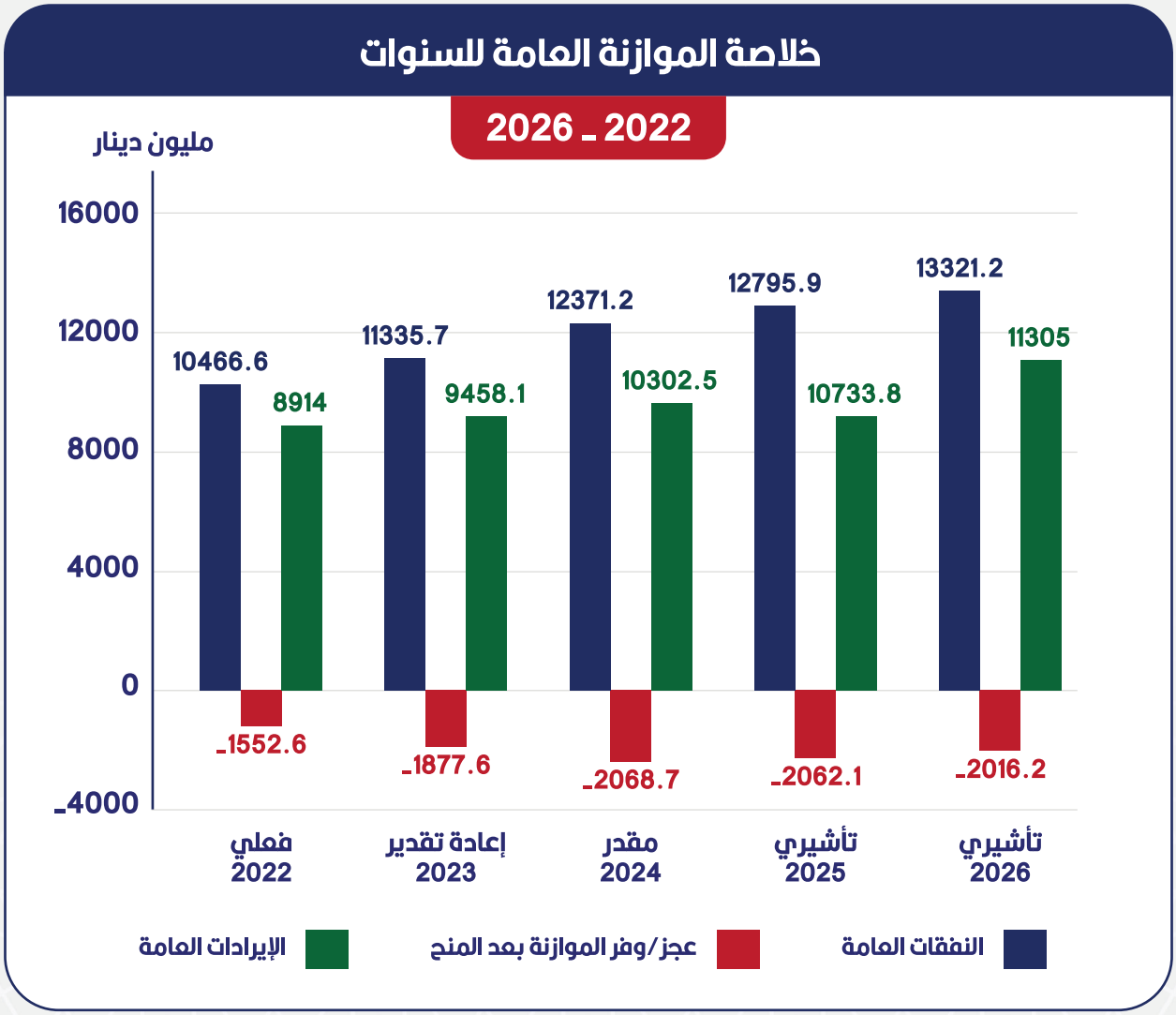

# موازنات الوحدات الحكومية

## إجمالي الإيرادات:

قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2024 بنحو 852.3 مليون دينار مقابل 789.9 مليون دينار إعادة التقدير لعام 2023، وقدر حجم ايرادات بيع السلع والخدمات بنحو 594.4 مليون دينار أو ما نسبته 69.7% من اجمالي الايرادات المقدرة، كما بلغ حجم المنح الخارجية المقدرة 95.6 مليون دينار أو ما نسبته 11.2% من إجمالي الايرادات، وقدرت ايرادات دخل الملكية بنحو 83.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.7%، ثم تلاها كل من الدعم الحكومي، والايرادات المختلفة، وايرادات الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات لتشكل ما نسبته 4.5%، و3.4%، و0.8%، و0.6% من اجمالي الايرادات على الترتيب.

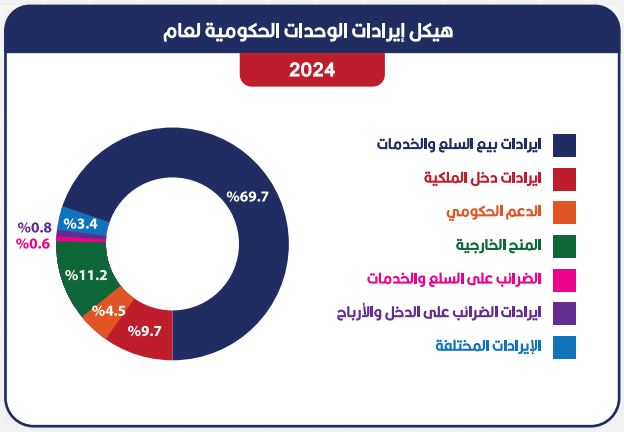


## إجمالي النفقات:

قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام 2024 بنحو 1661.9 مليون دينار موزعاً بواقع 1097.2 مليون دينار للنفقات الجارية و564.6 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1407.6 مليون دينار معاد تقديره لعام 2023، وبذلك يبلغ الارتفاع في إجمالي النفقات لعام 2024 نحو 254.2 مليون دينار أو ما نسبته 18.1% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2023.

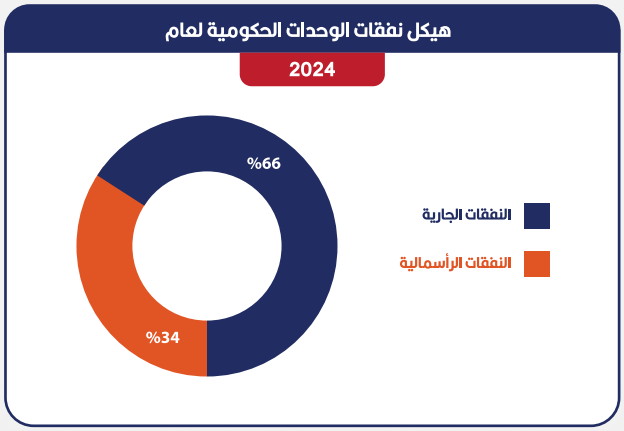


وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 179.3 مليون دينار أو ما نسبته 19.5% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 74.9 مليون دينار أو ما نسبته 15.3%، وأما بخصوص التوزيع الوظيفي لنفقات الوحدات الحكومية لعام 2024، فقد تركزت في «الاسكان ومرافق المجتمع» بنسبة 43.1% ثم تلاها وظيفة «الشؤون الاقتصادية» بنسبة 34% و«الصحة» بنسبة 11.3% و«حماية البيئة» و«الخدمات العمومية العامة» بنسبة 4.9% لكل منها، ثم كل من «الشؤون الدينية والثقافية» و«النظام العام وشؤون السلامة العامة» بنسبة 1.6% و0.1% على الترتيب.

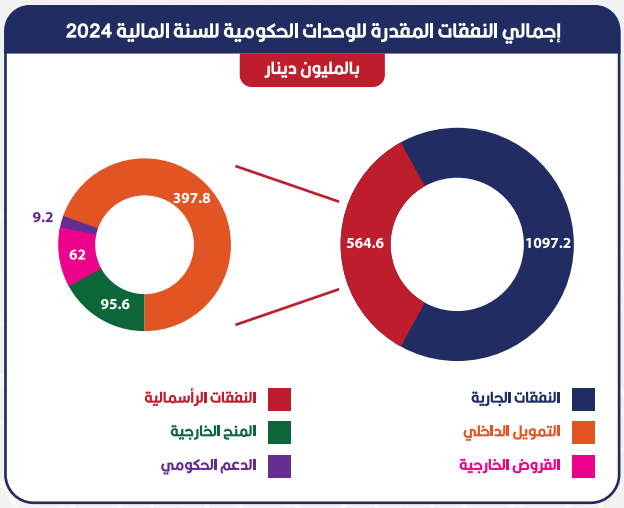

## التصنيف الوظيفي لنفقات الوحدات الحكومية لعام

**2024**

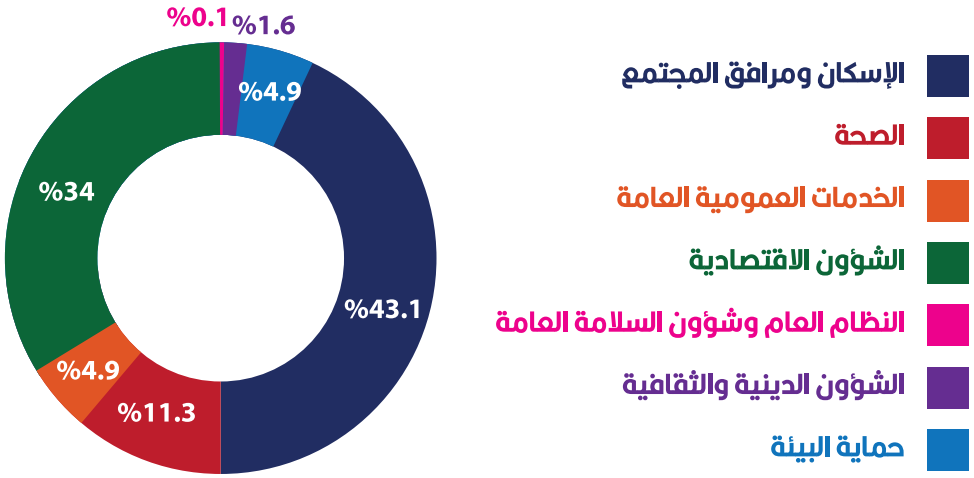


### صافي العجز / الوفر قبل التمويل:

قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2024 نحو 809.6 مليون دينار مقابل 617.8 مليون دينار معاد تقديره في عام 2023.

## خلاصة موازنة الوحدات الحكومية للسنوات

**2026 ـ 2022**

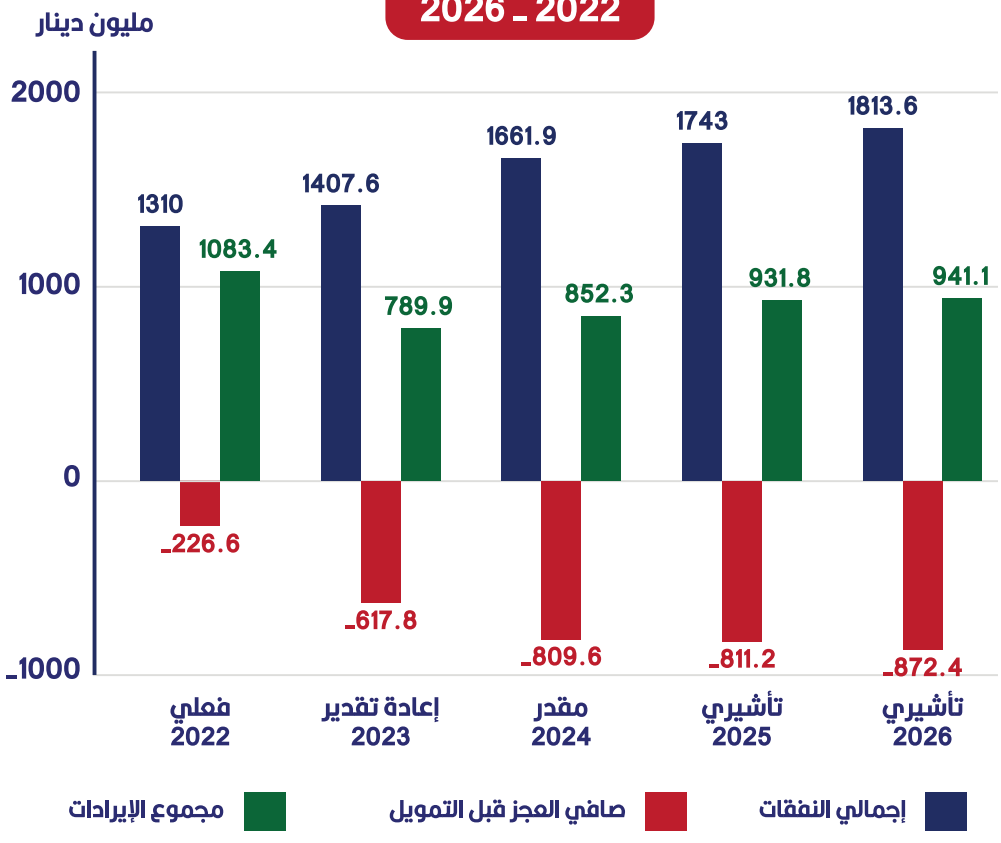

# خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2024

[ بالمليون دينار ]

## الإيرادات

- الإيرادات المحلية: 9,578.8
- الإيرادات الضريبية: 7,249.1
- الإيرادات غير الضريبية: 2,329.7
- المنح الخارجية: 723.7
- الإيرادات العامة: 10,302.5

## النفقات

- الجهاز المدني: 2,954.6
- الجهاز العسكري: 1,643.4
- جهاز الأمن والسلامة العامة: 1,498
- النفقات الأخرى: 4,545.8
- النفقات الجارية: 10,642
- النفقات الرأسمالية: 1,729.3
- النفقات العامة: 12,371.2

**عجز الموازنة**
**2,068.7**

## موازنة التمويل

### المصادر

- 648.7 إصدار سندات محلية بالدولار
- 39.6 القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية
- 5,150.2 القروض الداخلية
- 1,660.2 قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة

### الاستخدامات

- 2,068.7 تسديد عجز الموازنة
- 759.7 تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
- 279.3 سلف وزارة المالية لسلطة المياه
- 648.7 إطفاء سندات محلية بالدولار
- 133.3 تسديد مستحقات شركة الصكوك الإصلاحية
- 75 تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة على سلطة المياه
- 259 أقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية
- 3,275 إطفاءات الدين الداخلي

# اللامركزية المالية

دأبت دائرة الموازنة العامة على الاستمرار ببذل الجهود الهادفة إلى تعزيز نهج اللامركزية المالية من خلال مراجعة معايير وأسس تحديد سقوف موازنات المحافظات وتحديث البيانات الاحصائية للأسس والمعايير المعتمدة والصادرة عن الجهات الرسمية لتوخي العدالة وتحقيق الشفافية عند تحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالي الاجمالي وتوزيعه بين المحافظات، بالإضافة إلى ذلك فقد تم انشاء وحدة اللامركزية في الدائرة للقيام بإجراءات متابعة إعداد واقرار مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية ومتابعة تنفيذها واعداد التقارير اللازمة حولها.

كما شاركت الدائرة في الورشات التعريفية التوعوية لمجالس المحافظات التي نظمتها وزارة الإدارة المحلية حول إعداد وإقرار موازنات المحافظات والتي هدفت الى رفع قدرات مجالس المحافظات في مجال إقرار ومتابعة تنفيذ موازنات المحافظات الرأسمالية.

**ويبين الشكل التالي النفقات الرأسمالية للمحافظات/ اللامركزية لعام 2024:**

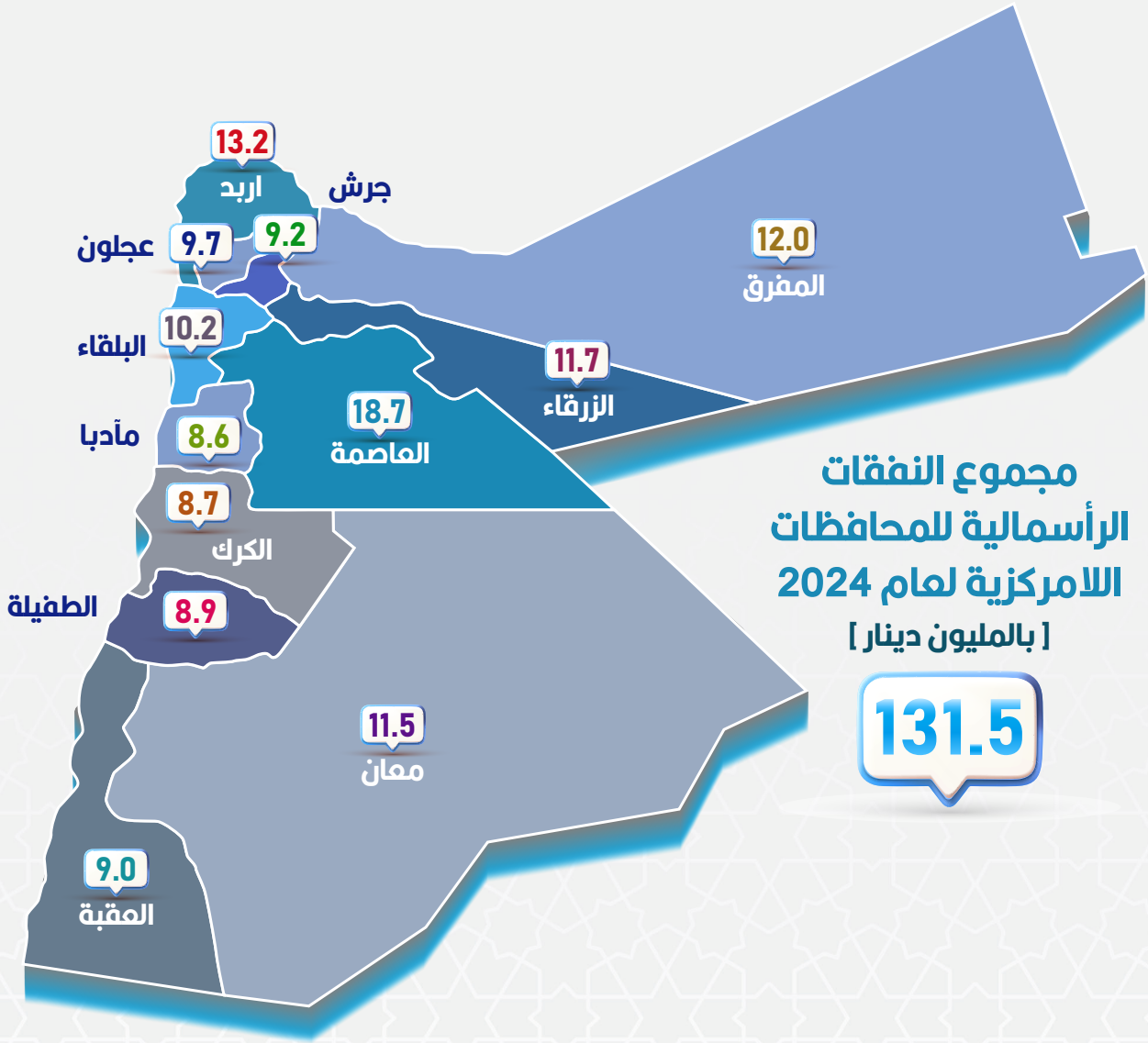

# لماذا تقترض الحكومة ؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الاحتياجات التمويلية بما فيها التمويل اللازم لسد عجز الموازنة ولتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها أثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع.

وقد تم تقدير عجز الموازنة بعد المنح لعام 2024 بواقع 2068.7 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ اجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حتى نهاية تشرين الأول من عام 2023 نحو 32.3 مليار دينار أو ما نسبته 89.6% من الناتج المحلي الاجمالي.

## تطور اجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلال الفترة (2021 - 2023) [ بالمليون دينار ]

**اجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي**

| | | |
|---|---|---|
| 2021 | 87.5% من الناتج المحلي الإجمالي | 28,763.1 |
| 2022 | 88.8% من الناتج المحلي الإجمالي | 30,667.6 |
| 2023 | 89.6% من الناتج المحلي الإجمالي | 32,301.5 |

**اجمالي الدين الداخلي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي**

| | | |
|---|---|---|
| 2021 | 41.4% من الناتج المحلي الإجمالي | 13,625.6 |
| 2022 | 41.1% من الناتج المحلي الإجمالي | 14,178.7 |
| 2023 | 39.9% من الناتج المحلي الإجمالي | 14,386.6 |

**الرصيد القائم للدين الخارجي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي**

| | | |
|---|---|---|
| 2021 | 46.1% من الناتج المحلي الإجمالي | 15,137.5 |
| 2022 | 47.7% من الناتج المحلي الإجمالي | 16,488.9 |
| 2023 | 49.7% من الناتج المحلي الإجمالي | 17,914.9 |

# تعزيز حقوق الإنسان في المملكة

تحرص الحكومة على تضمين قانون الموازنة العامة السنوي المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي من شأنها تعزيز حقوق الانسان في المملكة والمتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه وغيرها من الحقوق لكافة فئات المجتمع بما فيهم الاشخاص ذوي الإعاقة.

وفي إطار إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، فقد تم توجيه جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلى الأخذ بعين الاعتبار تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بها وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان وعلى أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية.

وقد بلغ حجم المخصصات المالية المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2024 لكل من وظيفة الحماية الاجتماعية، النظام العام وشؤون السلامة العامة، التعليم، الصحة، الشؤون الاقتصادية نحو 2.3 مليار دينار، 1.7مليار دينار، 1.4 مليار دينار، 1.3 مليار دينار، 0.7 مليار دينار على الترتيب، وذلك سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين.

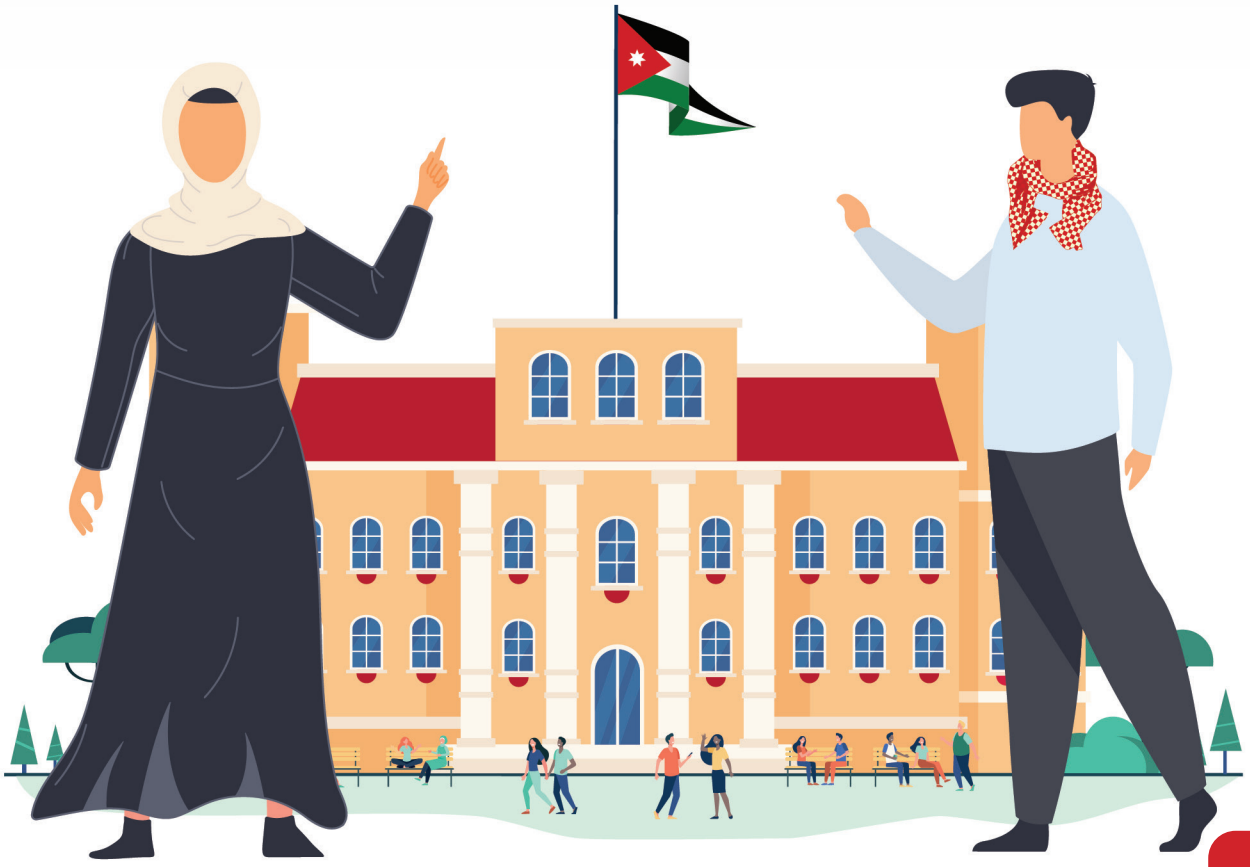

# الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

نظراً لأهمية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مساعدة الحكومة على تنفيذ الالتزامات والتوصيات والخطط المرتبطة بالاستجابة للنوع الاجتماعي وانطلاقاً من دور دائرة الموازنة العامة في متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لاحتياجات النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، فقد واصلت الدائرة تعزيز تطبيق نهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل بالتعاون مع شركائها في هذا المجال وخاصة مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة (PFMA) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) من خلال المشاركة في الورشات والدورات التدريبية الهادفة إلى بناء قدرات موظفي الدائرة وموظفي الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنيين.

واستمراراً للجهود التي تبذلها الدائرة لدراسة تطبيق تصنيف النوع الاجتماعي (Gender Classifier) أو ما يعادله، فقد تم وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) الإطّلاع على بعض التجارب الدولية في مجال ترميز (تعليم) مخصصات النوع الاجتماعي في الموازنة (Budget Tagging)، وتم إجراء تطبيق تجريبي لعملية الترميز على اربعة وزارات ريادية (التربية والتعليم، الصحة، العمل، الشؤون السياسية والبرلمانية) تمهيدا لتطبيقه على جميع الوزارات والدوائر الحكومية في حال تم الإنتهاء من اعداد الاجراءات والنماذج والبرامج اللازمة لعملية الترميز.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (16) لسنة 2023 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والجنس (ذكر/ أنثى) عند تحديد مؤشرات الآداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن موازناتهم، إضافة إلى تحديد الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والنتائج المتوقعة لتلك الأولويات والبرامج المرتبطة بها.

وبهدف مساعدة الوزارات والدوائر الحكومية على إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في مشاريع موازناتهم السنوية من خلال ادراج احتياجات النوع الاجتماعي من المشاريع والأنشطة والخدمات فيها وتعريفهم بالخطوات اللازمة لذلك فقد تم وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة (UN-Women) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) إعداد دليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 2023 ونشره على الموقع الإلكتروني للدائرة متضمنا خطوات وإجراءات تقييم وتحليل وتصنيف النوع الاجتماعي وتحديد الفجوات ورصد المخصصات اللازمة لمعالجة تلك الفجوات.

## إجمالي مخصصات الوزارات والدوائر الحكومية المقدرة للإناث للسنوات

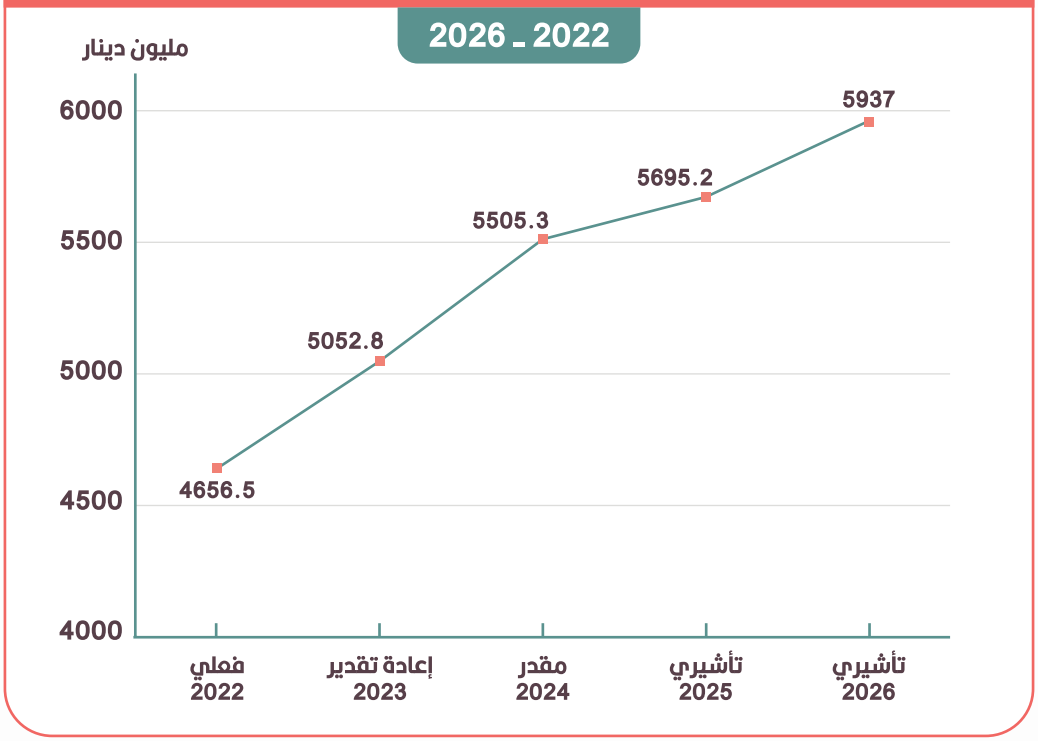


## إجمالي مخصصات الوحدات الحكومية المقدرة للإناث للسنوات

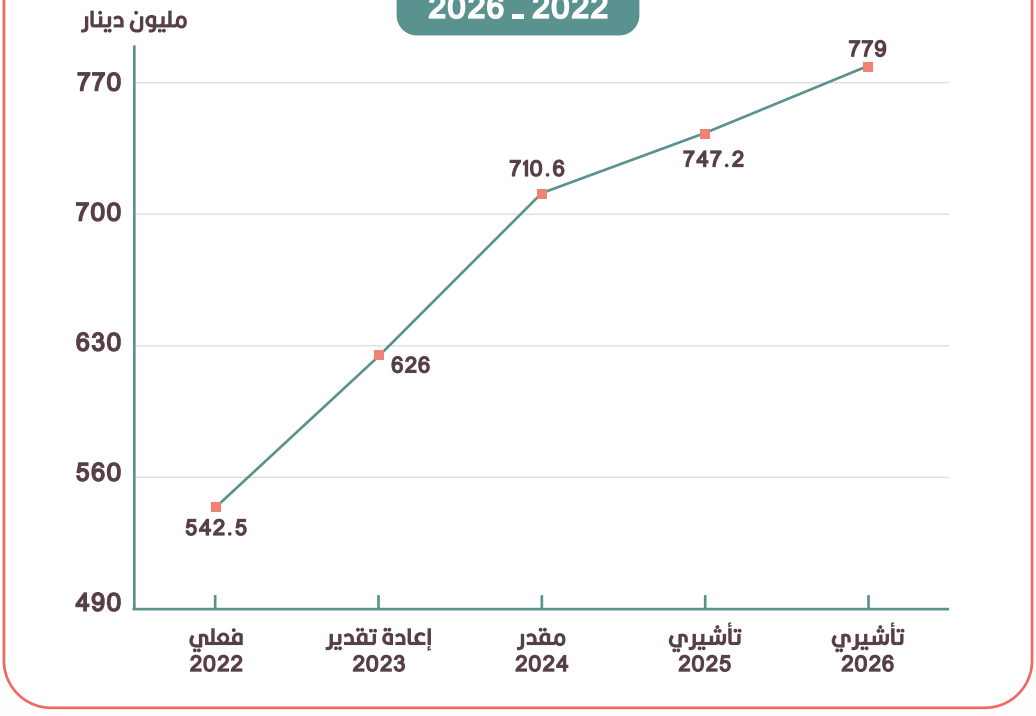

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، فيبين الشكل التالي المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2022-2026.

## إجمالي مخصصات الوزارات والدوائر الحكومية المقدرة للطفل للسنوات

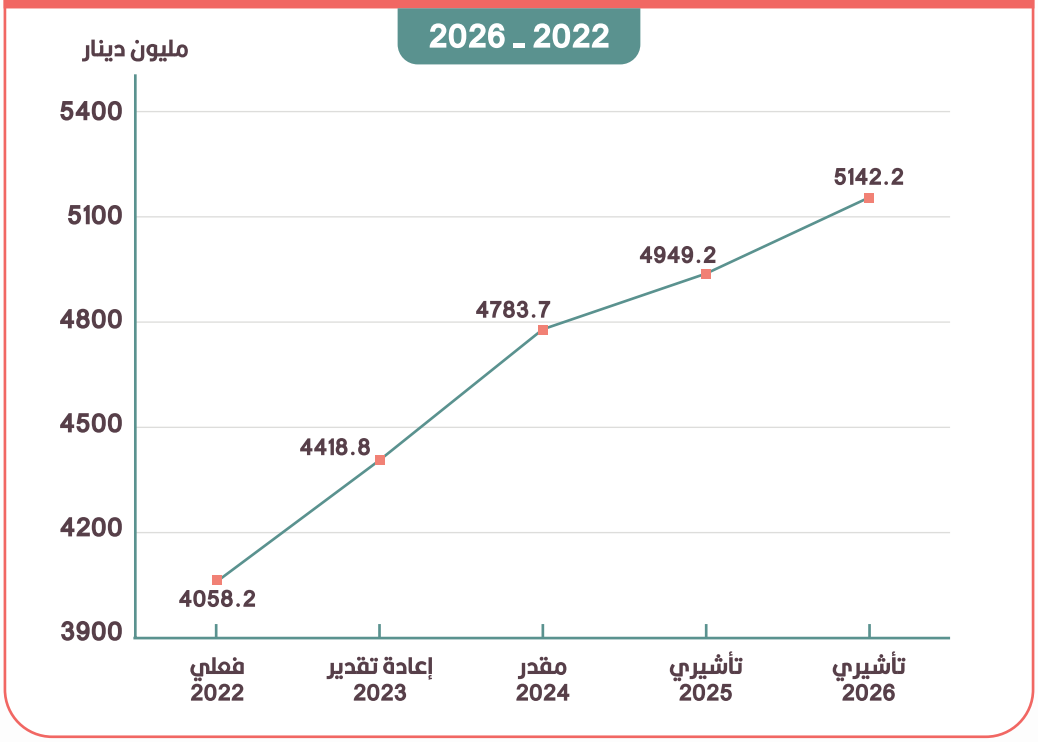


## إجمالي مخصصات الوحدات الحكومية المقدرة للطفل للسنوات

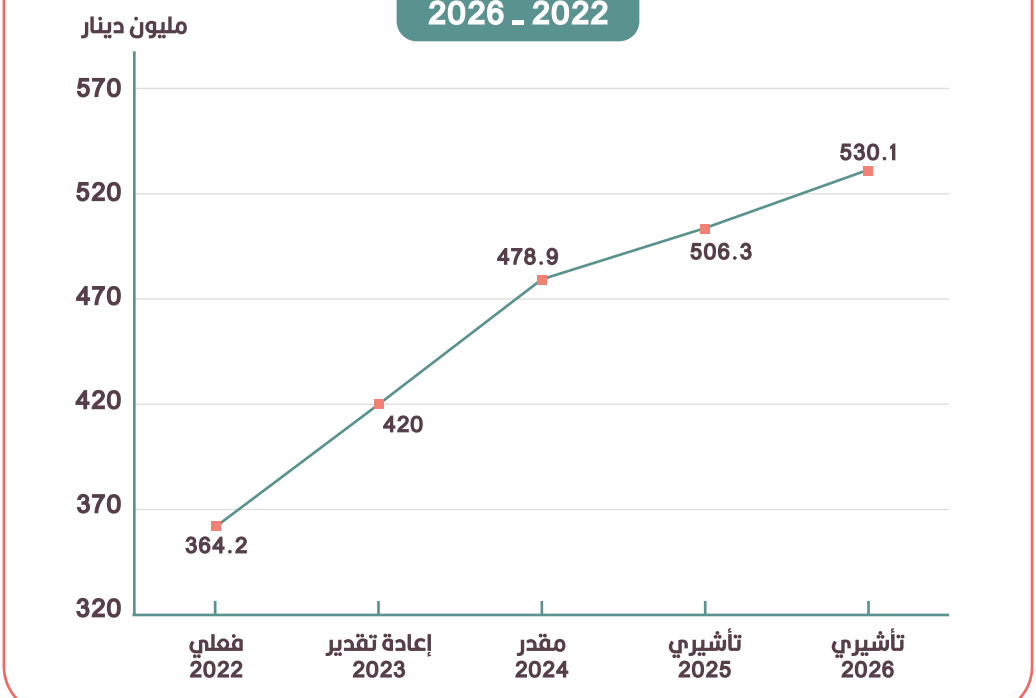

# دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

نظراً لأن المواطن هو هدف وغاية الموازنة العامة للدولة، فينبغي على كل مواطن أن يحافظ على الممتلكات العامة وأن يحمي مكتسبات الوطن وانجازاته، حتى تتمكن الحكومة من الاستمرار في إقامة المشاريع وتقديم الخدمات الحكومية، وهذا يعتبر من حقوق الوطن على ابنائه الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم والأجيال القادمة، وأي ضرر قد يحدث للممتلكات والمرافق العامة، سيؤثّر سلباً على المنفعة التي تعود على المواطنين خاصة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية.

وقد جاء هذا الدليل بهدف توعية المواطن الأردني وإطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والأولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الإيجابية التي ستتمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن إلى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن، حيث يمكن الإطلاع على النفقات العامة بما فيها كافة المشاريع الرأسمالية المرصودة في الموازنة من خلال مراجعة الموقع الإلكتروني لدائرة الموازنة العامة (www.gbd.gov.jo).

لذلك، على المواطن ان يبادر بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال إبلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود إخفاق او قصور في تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذه الأخطاء ومتابعتها والتحقق من أن هذه الإجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون من الإنتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

# دليل المواطن للموازنة العامة

## للسنة المالية 2024

2024

## عزيزنا المواطن

تم نشر هذا الدليل على موقع الدائرة الإلكتروني www.gbd.gov.jo، وبإمكانك زيارة الموقع للحصول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشؤون وأخبار الموازنة العامة. وبإمكانك أيضاً إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير الدليل على العنوان التالي:


الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الأردن
الرمز البريدي 11118

هاتف: 5666065 6 962 | فرعي: 201
فاكس: 5666063 6 962
أو على البريد الإلكتروني:
gbd@gbd.gov.jo
info@gbd.gov.jo
أو التفضل بزيارة صفحتنا على الفيس بوك:
https://www.facebook.com/www.gbd.gov.jo



ISBN 978-9923-0-1010-5